

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دولة فلسطين
وزارة العمل

الخطة الإستراتيجية لوزارة العمل

للأعوام (2018-2020م)

يوليو 2017م

محتويات الخطة الاستراتيجية

| رقم الصفحة | المحتويات |
|------------|---|
| 3 | شكر وإهداء |
| 4 | ملخص تنفيذي |
| 5 | المقدمة |
| 7 | كلمة سعادة وكيل وزارة العمل |
| 9 | الرؤية والرسالة |
| 10 | الأهداف الاستراتيجية |
| 10 | القيم الأساسية |
| 10 | منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية |
| 11 | الهيكل التنظيمي لوزارة العمل |
| 12 | المهام الأساسية لوزارة العمل |
| 14 | أدوات التحليل الاستراتيجي |
| 14 | التحليل الرباعي SWOT Analysis |
| 14 | عناصر البيئة الداخلية |
| 15 | عناصر البيئة الخارجية |
| 17 | الهدف الاستراتيجي الأول |
| 19 | الهدف الاستراتيجي الثاني |
| 21 | الهدف الاستراتيجي الثالث |
| 23 | الهدف الاستراتيجي الرابع |
| 23 | الهدف الاستراتيجي الخامس |
| 25 | الهدف الاستراتيجي السادس |
| 26 | الهدف الاستراتيجي السابع |
| 26 | الهدف الاستراتيجي الثامن |
| 28 | السياسات والإجراءات العامة المتعلقة بالخطة الاستراتيجية |
| 30 | خطط وآليات التنفيذ |
| 36 | متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية |
| 37 | بناء نظام رقابة وتقييم للخطة الاستراتيجية |
| 39 | مصفوفة البرامج والمشاريع المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية |
| 47 | ملاحق خاصة بمخططات التطبيق والتنفيذ |

شكر وإهداء

لقد قامت وزارة العمل بإعداد الخطة الاستراتيجية للأعوام (2018-2020م)، وذلك بمشاركة وجهد جميع الإدارات العامة والوحدات الإدارية في الوزارة، وبتوجيهات مباشرة من الأخ/ وكيل الوزارة. وإننا في وزارة العمل إذ نستهل عرضنا للخطة لنعرب عن جزيل شكرنا لجميع الإدارات والوحدات التي شاركت في هذا الجهد، وذلك من خلال العديد من المناقشات والمراجعات التي دارت في اجتماعات الوزارة، كما نشكر سعادة الأخ/ وكيل الوزارة على اهتمامه وحرصه على إنجاز هذا العمل. كما نشكر كافة الجهات والمؤسسات التي قدمت الدعم والتمويل لبرامج ومشاريع الوزارة، ونحن نعول عليها الكثير من الآمال والتطلعات للاستمرار في دعم وتمويل خطة عمل الوزارة. ونهدي هذا العمل لكافة الجهات والإدارات والإخوة طاقم وزارة العمل والموظفين الذين شاركوا في إنجاز الخطة. إنجاز الخطة. كما نهدي هذا العمل لشعبنا الفلسطيني الصابر الذي ينتظر منا الكثير لنحققه على طريق النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، والقوى العاملة الفلسطينية في كافة مجالات تخصصها وعملها.

ملخص تنفيذي

إن الغاية من وراء صياغة الخطة الاستراتيجية لوزارة العمل الفلسطينية خلال الأعوام (2018-2020) هي أن تكون مرجعاً موضوعياً لجميع الأنشطة والبرامج والمشاريع التي يجري التخطيط لها خلال الأعوام الثلاثة القادمة، وما سيتضمنه ذلك من سعي الوزارة إلى تحقيق عدة أهداف على قدر كبير من الأهمية من الناحية الاستراتيجية، حيث تضمنت الخطة العديد من الأهداف ومنها تطوير البناء المؤسسي للوزارة، وتطوير جودة خدماتها من خلال العديد من السياسات والتدخلات، كما أن هدف خفض معدلات البطالة وزيادة القدرة التشغيلية لسوق العمل المحلي يظل الشغل الشاغل للوزارة، سيما في ظل ارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير وغير مسبق.

وتأتي الأهداف المتعلقة بضبط وتنظيم سوق العمل، وتطوير منظومة التفتيش وحماية العمل، ونظام السلامة والصحة المهنية، وكذلك تطوير مستويات التدريب والتأهيل المهني والتقني، وعلاقات العمل والتعاونيات والضمان الاجتماعي وتطوير نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني في جملة أهداف الوزارة الاستراتيجية، وتعمل الوزارة كذلك على إيجاد البرامج والمشاريع التي تسهم في إنجاز الخطة الاستراتيجية من خلال تضمين هذه البرامج والمشاريع في الخطة التشغيلية لوزارة العمل للعام 2017م.

كما تعمل الوزارة على بناء وتطوير مجموعة من الأنظمة والأدلة والاجراءات في مجالات واختصاصات عمل الوزارة، وعلى وجه الخصوص بناء نظام إحصاءات ومؤشرات سوق العمل، وإنشاء دليل إجراءات وخدمات الوزارة، حيث تمثل درجة بالغة الأهمية من حيث كونها تعد الأداة الرئيسية في معرفة توقعات واتجاهات سوق العمل والعمالة وحركة العرض والطلب على الأيدي العاملة وكافة المؤشرات الأخرى، وزيادة درجة التفاعل مع الجمهور ومتلقي الخدمات من خلال توفير الأدلة الإجرائية ونشرها وجعلها في متناول طالبي الخدمات وهي في مجموعها تشكل رافعة مهمة في إنجاح خطة الوزارة للنهوض بواقع العمالة الفلسطينية في كافة مجالاتها.

المقدمة:

تشكل صياغة الخطة الاستراتيجية لوزارة العمل خلال الفترة من (2018-2020م) احدى أهم الأولويات في عمل وزارة العمل، لما يشكله ذلك من أهمية بالغة بالنسبة لمجال قطاع العمل، واستشراف معالم المرحلة المستقبلية، ومسار عمل الوزارة خلال السنوات القادمة.

وستقوم هذه الاستراتيجية على أساس تحديد جملة من الأهداف العامة بعيدة المدى، من شأنها رفع وتطوير مستويات الأداء المؤسسي والخدمي لدى الوزارة، بما يُمكن من احداث نقلة نوعية في جودة الخدمات والبرامج المقدمة من طرف الوزارة لصالح العمالة الفلسطينية بمختلف مكوناتها وشرائحها المهنية، وتسهم كذلك في تعزيز البنية الداخلية والتجهيزية للوزارة، وتمكينها من أداء المهام والمسئوليات والأدوار المناطة بها، ويرفع مستوى جهوزيتها، سيما وأن الواقع السياسي والاقتصادي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية، وخاصة في محافظات قطاع غزة يواجه تحديات كبيرة وظروف متشابكة ومعقدة، تجعل من بناء هذه الاستراتيجية أمراً ملحاً وهاماً لضمان قدرة الوزارة على مواجهة هذه المعوقات والتحديات والتغلب عليها، مع توضيح المسار الذي تنتهجه في سبيل تحقيق أهدافها.

وتتضمن الخطة الاستراتيجية مجموعة من الأهداف ومؤشرات قياس الأداء لكل هدف من الأهداف، ويتم تحديد السياسات والتدخلات المطلوبة والاجراءات الكفيلة بتنفيذ وتطبيق خطة العمل لتحقيق الأهداف المرسومة.

وقد ركزت الخطة الاستراتيجية على تطوير الأداء المؤسسي، وضبط وتنظيم سوق العمل، وتطوير البرامج والمشاريع المتعلقة بخفض معدلات البطالة، وإيجاد فرص العمل، وتحسين البيئة الاستثمارية وتحديث نظم التدريب المهني والتقني، ورفع مستوى المهارات، وحوسبة نظم المعلومات الوطنية وتطوير قواعد البيانات واحصاءات العمل، وتحقيق حالة متقدمة من الالتزام بشروط وظروف العمل اللائق وعلاقات العمل والحوار الاجتماعي بين أطراف العمل، وتوفير بيئة العمل الآمنة، والخالية من المخاطر، وتطوير وتنمية قطاع التعاونيات، واصلاح نظم العمل فيه، وتأسيس نظام عصري للضمان الاجتماعي قادر على كفالة حقوق الطبقة والفئات العمالية والاجتماعية والتي هي في أمس الحاجة إليه في ظل الظروف الصعبة التي تواجهها الطبقة العاملة في كافة الأصعدة.

ويعتبر الحد من معدلات البطالة، وزيادة مستويات التشغيل في سوق العمل من بين أهم الأهداف الاستراتيجية في الخطة، إذ أن ذلك يعتبر هدفاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في الوقت ذاته، لأن تخفيض معدل البطالة سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، كما أن القضاء على البطالة له أبعاد إيجابية واجتماعية كبيرة.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى وضع الخطوط الاستراتيجية التي يتم على أساسها وضع السياسات المناسبة لزيادة التشغيل والحد من البطالة في المدى المتوسط، أي حتى العام 2020م، وتشكل بذلك نقطة الانطلاق لوضع سياسات العمل في المدى الطويل للوصول بالاقتصاد الفلسطيني إلى مستوى التشغيل والتوظيف الكامل، حيث تستهدف الاستراتيجية خفض نسبة البطالة بمعدل (2% - 3%) سنوياً من خلال متابعة فرص وبرامج العمل المتاحة، وتشجيع المبادرات المحلية ومشاريع التشغيل الذاتي، وترجع صعوبة تخفيض البطالة لدرجة أكبر مما تستهدفه الاستراتيجية الى ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، وبالتالي ارتفاع معدل النمو في القوى العاملة من ناحية، والى طبيعة القيود والظروف والحصار الشامل الذي يفرضه الاحتلال على القطاع وارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الاسرائيلي من ناحية أخرى.

كلمة وكيل وزارة العمل

يعاني شعبنا الفلسطيني من استمرار الاحتلال الغاشم والحصار والاستيطان وتهويد القدس، كما يعاني سكان قطاع غزة من ظروف استثنائية مضاعفة ليس أقلها الظروف الاقتصادية بالغة التعقيد مما زاد نسبة البطالة إلى (44%) بشكل يفوق معدلات البطالة في المحيط العربي والإقليمي، ف جاء التفكير خلال العام 2017م في الحد من مشكلة البطالة بين فئة الشباب من العمال والخريجين من خلال تفعيل برامج التشغيل التي تستهدف توفير فرص العمل، وقد تم تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التي تستهدف الحد من أعداد العاطلين عن العمل. وفي سبيل ذلك أيضاً فقد قامت الوزارة بإعداد الخطة الاستراتيجية للأعوام (2018-2020م)، حيث تضمنت الخطة العديد من المحاور في مجالات التشغيل والتدريب والتأهيل المهني والنقش وحماية العمل وبرامج الإصلاح والبناء المؤسسي على مستوى الوزارة في مجالات تطوير الخطط والسياسات، والإصلاح الإداري، وبناء وتطوير نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني، وتوفير البيئة القانونية للنهوض بواقع العمالة الفلسطينية وإلى غير ذلك من المحاور التي تضمنتها الخطة.

وقد حرصت الوزارة كذلك على أن تتضمن هذه الخطة متابعة تنفيذ عدد من المشاريع التي تستهدف تنمية قطاع العمل برغم محدودية جهات ومصادر التمويل وصعوبة اقناع هذه الجهات بتنفيذ البرامج على نطاق واسع، حيث أن أعداد العاطلين عن العمل في مختلف التخصصات و المهن يفوق بكثير حجم النشاطات والبرامج والمشاريع المنفذة على نطاق محدود خاصة في قطاع غزة حيث تتزايد معدلات البطالة وتتزايد تدفقات الداخلين الجدد الى السوق في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة أعداد طالبي العمل في مقابل ضعف القدرة التشغيلية و الاستيعابية لسوق العمل المحلي، وندرة فرص العمل والوظائف المعروضة.

وان الغرض من اعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة كذلك هو بيان المؤشرات المتعلقة بسوق العمل، وارتباطها بحجم النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتمد بشكل كبير على مدى استخدام قوة العمل المتاحة، استخداماً كاملاً وفعالاً (Full & effective employment)، ومن هنا فان تركيز الوزارة سيكون في المرحلة المقبلة على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، للعمل بأقصى كفاية، ولتحقيق مستويات جيدة من الانتاج، وللمساهمة بنصيب وافر في التنمية الشاملة، وزيادة الدخل القومي ورفع مستويات المعيشة وصولاً الى تحقيق الأمن والرفاه الاجتماعي.

وتسعى الوزارة كذلك الى اعادة تنظيم عملية تخطيط القوى العاملة، حيث تمثل الركيزة الأساسية في عملية التخطيط، في بعدها الانساني الذي يركز على وضع المورد البشري في الاعتبار الأول. كما تسعى الوزارة الى التغلب على التحديات والمعوقات التي تواجهها، ويتمثل أهمها في توفير مصادر وجهات التمويل التي تضمن تنفيذ البرامج والمشاريع في كافة مجالات عمل الوزارة والتي تسهم في زيادة فرص العمل، والتخفيف من حدة البطالة ومعدلات الفقر في المجتمع الفلسطيني، واستيعاب العاطلين وتوفير احتياجات السوق المتجددة من التخصصات والمهن التي تتناسب مع التطورات التكنولوجية وتطور أدوات ووسائل الانتاج، وسد حاجة المشاريع الاقتصادية الجارية من العمالة الماهرة والمؤهلة.

وتسعى الوزارة الى توفير قواعد البيانات والمعلومات الشاملة والحديثة حول مؤشرات العمل، حيث تمثل فجوة المعلومات التحدي الأكبر للوزارة في المرحلة القادمة، وذلك لتشخيص وتحديد الاحتياجات المطلوبة، وموازنتها وملاءمتها مع الامكانيات المتوفرة من قوة العمل الفلسطينية. وقد قطعت الوزارة في هذا الصعيد شوطاً كبيراً وهاماً في انجاز مشروع توحيد وتطوير نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني، في كل من شقي الوزارة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

وتطمح الوزارة الى توحيد باقي الأنظمة والقوانين، والى تطبيق مشروع قانون الضمان الاجتماعي في فلسطين، وذلك لأول مرة، حيث سيؤسس لمرحلة جديدة تستند الى احترام مبدأ الحق في العمل المناسب والمجزي وضمانه لكل مواطن، وضمان الحقوق الاجتماعية المترتبة لكافة الطبقة العاملة في فلسطين.

وتقوم الوزارة بالتحضير لتنفيذ جملة من المشاريع والبرامج خلال الأعوام (2018-2020م)، وذلك في مختلف مجالات العمل سواء على صعيد برامج الوزارة والعاملين فيها، أو على صعيد برامج الوزارة لصالح طالبي العمل وبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني وبرامج تعزيز القوى العاملة وضمان شروط وظروف العمل، وترقية أليات العلاقة بين العاملين وأصحاب العمل والمجالات الأخرى ذات العلاقة لخدمة شعبهم. أدعو الله تعالى أن يمن علينا بتحقيق أماننا شعبنا في الوحدة والحرية والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

أ. موسى السماك

وكيل وزارة العمل

الرؤية:

"نحو قطاع عمل مستقر ومنظم، وأطراف إنتاج مشاركة في العمل على الحد من معدلات البطالة والفقر، وتعزيز العمل اللائق، وترسيخ الضمان الاجتماعي".

الرسالة:

"وزارة العمل مؤسسة حكومية تنموية تساهم في ضبط وتنظيم سوق العمل من خلال الاشراف الفاعل على تطبيق قانون العمل، وتطوير منظومة التدريب المهني، وضمان علاقات عمل مستقرة، وتطوير منظومة تشغيل فاعلة، ترسي مبادئ العمل اللائق، وتأسيس نظام للضمان الاجتماعي، والحوار الثلاثي وتشجيع وتنظيم العمل التعاوني وتكريس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في النوع الاجتماعي وتحسين وضبط جودة الخدمات".

الأهداف الاستراتيجية:

1. تطوير مستوى الأداء المؤسسي وتطوير تدخلات وبرامج الوزارة، وتحسين وضبط جودة الخدمات.
2. خفض نسبة البطالة من خلال تعزيز خدمات وفرص التشغيل اللائق في إطار تنمية بشرية مستدامة.
3. تنظيم سوق العمل، وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بقطاع العمل بما يسهم في حماية طرفي الإنتاج.
4. الوصول إلى نظام تدريب مهني قادر على تأهيل العمالة المحلية وإكسابها المهارات وفق احتياجات سوق العمل.
5. تنظيم وتنمية قطاع التعاونيات ورفع نسبة مشاركتها في مكونات النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
6. الوصول إلى منشآت عمل منظمة، وملتزمة بالقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات ذات الصلة وتنظيم شروط العمل وصولاً إلى بيئة العمل الآمنة واللائقة.
7. تحسين ظروف العمل، وتعزيز الحوار الاجتماعي، وبناء علاقات عمل مستقرة، والمشاركة النقابية الفعالة في إطار القانون.
8. تأسيس نظام عصري للضمان الاجتماعي يكفل حقوق الطبقة العاملة في فلسطين.

القيم الأساسية:

1. قيم العمل وأخلاقه المستمدة من المبادئ الإسلامية.
2. العدالة وتكافؤ الفرص والنوع الاجتماعي.
3. الشفافية والمساءلة.
4. الحوار الاجتماعي.
5. جودة الأداء واثقان العمل.
6. الانتماء والإخلاص والمسؤولية تجاه المؤسسة والعاملين فيها والقوة العاملة.
7. تحقيق رضا الجمهور والمتعاملين وملتقى الخدمات.
8. العمل بروح الفريق الواحد مع الشركاء الاجتماعيين.

منهجية الخطة ومراحل إعدادها:

1. تم تشكيل لجنة مختصة لإعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة العمل للأعوام (2018-2020م)، وذلك برئاسة الأخ/ وكيل الوزارة، وعضوية جميع الإدارات والوحدات وهي الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، والإدارة العامة للشئون الإدارية والمالية، والإدارة العامة للتشغيل، والإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل، والإدارة العامة للتدريب المهني، والإدارة العامة للتعاون، والإدارة العامة لعلاقات العمل، والإدارة العامة للعلاقات العامة والتعاون الدولي، إلى جانب الوحدات الإدارية الأخرى المختصة بالوزارة.
2. عقد اجتماعات دورية لمناقشة منهجية الخطة ورؤيتها وأهدافها الاستراتيجية وباقي محتويات الخطة ومضامينها الأساسية.
3. قامت اللجنة بمناقشة الخطة في مراحلها الأولية، وتم الأخذ بملاحظات الإدارات العامة والإخوة المدراء العامون بالوزارة.
4. تشخيص الوضع الحالي لقطاع وبيئة العمل من خلال التحليل الرباعي (تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر المحتملة).
5. استخلاص عوامل النجاح الأساسية التي تتبني عليها الخطة وفق رؤية الوزارة ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية.
6. تحديد الاستراتيجيات والسياسات الملائمة والتي يعتمد عليها في اجراء التدخلات اللازمة لإنجاز أهداف الوزارة الاستراتيجية.

7. إعداد البرامج التي سيتم تنفيذها في إطار الخطة وتحديد مراحل التنفيذ والجهات المسؤولة وتوزيع الأدوار والاختصاصات بين جميع الإدارات والوحدات الإدارية.
8. بناء خطة العمل التنفيذية وإعداد مصفوفة البرامج والمشاريع الخاصة بإنجاز الخطة.
9. إعداد المعايير ومؤشرات الإنجاز والأداء التي سيتم الاعتماد عليها في قياس مدى نجاح وتنفيذ الخطة وقياس مستويات الأداء.
10. اعتماد الخطة بشكلها النهائي من قبل الوزارة ووضعها قيد التنفيذ والتطبيق اعتباراً من تاريخ إقرارها.

الهيكل التنظيمي لوزارة العمل:

1. تتألف وزارة العمل من (11) إدارة عامة، و(5) وحدات إدارية رئيسية، جميعها تتبع مباشرة وفق الهيكل التنظيمي إلى وكيل الوزارة، بالإضافة إلى تبعية (5) مديريات للعمل في محافظات غزة، ويتبع الوزارة (5) مراكز للتدريب المهني.
2. وتشمل الوزارة المكونات الرئيسية التالية:

أ. ديوان الوزير، ويرتبط به عدد من الوحدات.

ب. مكتب وكيل الوزارة، ويرتبط به عدد من الوحدات ويرأسها وكيل الوزارة ويمكن أن يعاونه وكيل مساعد تناط به شئون محددة.

ج. الإدارات العامة، التابعة لمكتب وكيل الوزارة وهي:

- الإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل.
- الإدارة العامة لعلاقات العمل.
- الإدارة العامة للتخطيط والسياسات.
- الإدارة العامة للتشغيل.
- الإدارة العامة للتطوير والتدريب وتقييم الأداء.
- الإدارة العامة للتعاون العربي والدولي والعلاقات العامة.
- الإدارة العامة للشئون الإدارية والمالية والقدرات البشرية.
- الإدارة العامة للتدريب المهني.
- الإدارة العامة للرقابة الداخلية.
- الإدارة العامة للتعاون.

• الإدارة العامة للتأمينات الاجتماعية.

• الإدارة العامة لمديريات العمل.

د. كما يتبع مكتب الوكيل الوحدات الآتية:

• الدائرة القانونية.

• دائرة الحاسوب ونظم المعلومات.

• دائرة التنسيق الحكومي.

• لجنة السياسات العمالية.

3. يبلغ عدد الموظفين المثبتين في الوزارة (187) موظفاً وهذا مؤشر لوجود نقص كبير في الكادر الوظيفي بالوزارة حيث تعاني العديد من الإدارات العامة من قلة أعداد الموظفين ولو في حدودها الدنيا.

4. يبلغ عدد الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من وزارة المالية بغزة (161) موظفاً، فيما يبلغ عدد الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من مالية رام الله (26) موظفاً.

5. باقي موظفي الوزارة هم مستكفون عن العمل منذ العام 2007 وحتى تاريخه، ويبلغ عددهم الحالي (181) موظفاً، إذا ما استثنينا حالات التقاعد وخلافها.

المهام الأساسية لوزارة العمل:

1. المساهمة في إعداد الخطط الوطنية ورسم السياسات المتعلقة بقطاع العمل، وإعداد الخطط

الاستراتيجية لتنظيم قطاع العمالة الفلسطينية، ورفع مقدرة سوق العمل الاستيعابية من خلال

تخطيط البرامج والمشاريع الهادفة إلى توفير فرص العمل والتدريب والتأهيل.

2. المساهمة في تنظيم سوق العمل عن طريق توفير المعلومات الأساسية حول القوى العاملة

وتحسين خدمات التشغيل وتأهيل القوى العاملة المدربة حسب احتياجات سوق العمل وذلك

للحد من البطالة والفقير.

3. رفع القدرات الداخلية للوزارة من خلال تطوير الأنظمة الإدارية والمالية والإجراءات الداخلية

ونظام الرقابة وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة لتحسين وتطوير الأداء، ورفع مستوى الكادر

البشري في مجالات عمل الوزارة.

4. تحسين جودة المعلومات المتعلقة بالقوى العاملة والتدريب المهني وتوسيع إطارها، ورفع مستوى الإقبال على التدريب المهني وتحسين جودة برامج التدريب المقدمة حسب احتياجات سوق العمل.
5. تحسين نوعية الخدمات المقدمة من مكاتب التشغيل وخاصة في مجال ارشاد وتوجيه الباحثين عن العمل.
6. متابعة تحصيل حقوق العمالة الفلسطينية التي عملت سابقاً داخل "الخط الأخضر".
7. توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل وكذلك الفئات الأكثر تضرراً وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال برامج التشغيل سواءً للخريجين أو العمال والمهنيين في كافة التخصصات.
8. النهوض بالحركة التعاونية من خلال تهيئة المناخ القانوني المنظم لعملها وتفعيل دورها في العملية الانتاجية في فلسطين وذلك للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
9. تحسين ظروف وشروط العمل من خلال التعاون بين إدارات التفتيش وحماية العمل وإدارة علاقات العمل، وترسيخ علاقات بناءة بين الشركاء الاجتماعيين وأطراف الإنتاج، رفع مستوى الوعي بأهمية التفتيش وتسجيل بيانات المنشآت المحلية، وكذلك تسوية النزاعات العمالية وفقاً لقانون العمل الفلسطيني.
10. المساهمة في تحقيق الحماية الاجتماعية للطبقة العاملة من خلال تأسيس نظام عصري للضمان الاجتماعي لكفالة حياة كريمة للعمالة الفلسطينية، وانشاء قاعدة بيانات وطنية تخدم قطاع التأمينات الاجتماعية.

أدوات التحليل الاستراتيجي:

❖ التحليل الرباعي (Swot Analysis):

يتأثر نطاق ومجال عمل الوزارة بمؤثرات عديدة وتشمل البيئة الداخلية والخارجية للعمل ويمكن تحديد هذه المؤثرات من خلال تحليل العوامل المتعلقة بأنشطة ومهام الوزارة والموارد البشرية لمعرفة عناصر القوة والضعف، واستغلال الفرص والخيارات المتاحة ومواجهة التحديات والمعوقات القائمة.

❖ عناصر البيئة الداخلية:

1. نقاط القوة:

- أ. وضوح رؤية الوزارة ورسالتها والأهداف والمهام الرئيسة لها.
- ب. توفر مديريات العمل ومكاتب التشغيل ومراكز التدريب المهني الموزعة على محافظات قطاع غزة.
- ج. توفر الخبرات والكفاءات الوظيفية الفنية والإدارية لدى الوزارة.
- د. إعادة ترتيب أوضاع الوزارة ومرجعيتها الإدارية العليا، مما يشكل عاملاً مسانداً لإنجاح خطط الوزارة.
- هـ. وجود شبكة من العلاقات مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والدولية ذات الصلة بقطاع العمل والتشبيك معها.
- و. توفر نظام معلومات لسوق العمل الفلسطيني، يتيح المجال للوصول الى الاحصاءات والتوقعات المطلوبة، ويعزز عمليات التخطيط ورسم السياسات لقطاع العمل.
- ز. وجود قاعدة من تشريعات العمل واللوائح التنظيمية والقرارات الصادرة التي تشكل الغطاء القانوني لمجال عمل الوزارة.

2. نقاط الضعف:

- أ. تقادم البناء والهيكل التنظيمي الحالي للوزارة، وعدم اكتمال الوصف الوظيفي للمستويات والتشكيلات الوظيفية فيها.
- ب. عدم وجود خطط استراتيجية سابقة يمكن البناء عليها بسبب اعتماد الوزارة على خطط تشغيلية سنوية.

- ج. عدم كفاية مستويات التدريب والتأهيل الوظيفي داخل الوزارة وضعف خطط التدريب فيها.
- د. صعوبة توفير الموازنات التشغيلية لتحديث بنية الوزارة وأجهزتها وتحويل برامج التطوير فيها، وتوفير الموازنات التطويرية والرأسمالية.
- هـ. وجود نقص كبير من عدد الموظفين واحتياجات الوزارة من الموارد البشرية والمؤهلة.
- و. عدم توفر أدلة إجرائية تنظم العمل والعلاقة مع الجمهور وطالب الخدمات.
- ز. ضعف آليات المتابعة والرقابة والتقييم على مستوى الوحدات الإدارية بالوزارة.
- ح. صعوبة إقامة علاقات التشبيك والاتصال والتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية التابعة للدول المانحة، وذلك لتوفير التمويل لصالح المشاريع المخططة.

❖ عناصر البيئة الخارجية:

1. الفرص والخيارات المتاحة:

- أ. وجود توجه حكومي داعم لقطاع العمل والمشاريع لتوفير فرص العمل والتدريب لخفض معدلات البطالة والفقر.
- ب. توفر عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية الناشطة في مجالات التشغيل والتدريب والمتوقع دعمها للبرامج المطلوبة.
- ج. المجتمع الفلسطيني فتي وشاب ويمثل العنصر الشبابي النسبة الأعلى ضمن التركيبة الديمغرافية وسوق العمل.
- د. وجود حالة من الإصرار على الصمود ومواجهة الحصار الذي يفرضه الاحتلال وابتكار أساليب ووسائل العمل الجديدة بإمكانات بسيطة.

2. التحديات والمعوقات:

- أ. استمرار سياسة الحصار المشدد واغلاق المعابر والمنافذ الحدودية، ومنع ادخال المواد الأساسية والخام اللازمة للصناعات والمشاريع الوطنية.
- ب. تعثر المصالحة وعدم قيام حكومة التوافق بدورها المطلوب تجاه تحقيق الأهداف التنموية لقطاع العمل، والحد من البطالة المرتفعة التي وصلت إلى نسبة غير مسبوقة.

ج. غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي، بسبب تهديدات الاحتلال وسياساته العدوانية تجاه القطاع.

د. ارتفاع أعداد الداخلين إلى سوق العمل سنوياً، وضعف القدرة التشغيلية للاقتصاد المحلي وصعوبة استيعاب طالبي العمل والمتعطلين.

هـ. اعتماد الوزارة الكلي على المشاريع المحدودة الممكن تمويلها من الجهات والمنظمات الدولية.

و. صعوبة توفير التمويل الحكومي في القطاع لصالح البرامج والمشاريع المخططة، لتشديد الدول المانحة والمؤسسات الدولية لشروط التمويل لصالح إقامة المشاريع الضرورية لإنعاش السوق والتخفيف من حدة البطالة.

ز. وجود فجوة بين مخرجات نظام التعليم الأكاديمي والمهني والتقني ونقص الاحتياجات الفعلية لسوق العمل في الأراضي الفلسطينية.

ح. عدم وجود حالة الضبط والتنظيم لسوق العمل المحلي، واتباع اجراءات عشوائية في تقديم الخدمات والعلاقة بمتلقي الخدمات وطالبي العمل.

ط. ضعف مناهج وخطط التدريب المهني المقدمة من خلال مراكز التدريب التابعة للوزارة، وعدم ملاءمتها لاحتياجات السوق وتقدم وسائل التكنولوجيا الحديثة في المهن والوظائف المطلوبة وغياب استراتيجية وطنية لتطوير نظام التعليم والتدريب المهني.

ومن خلال التحليل والبحث يمكن تحديد أهم عناصر النجاح التي سوف تركز إليها الوزارة لتحقيق خطتها الاستراتيجية وأهدافها المرجوة وهي:

1. صياغة الخطة الاستراتيجية بشكل واضح ومحدد ومنهجي يضمن توقعات نجاح كبيرة.
2. تطوير الهيكل التنظيمي للوزارة من أهم عوامل التنظيم الإداري الجيد والفعال.
3. تقوية وسائل الاتصال والإعلام والعلاقة مع الجمهور وطالبي الخدمات.
4. المساهمة في تطوير بنية الوزارة وتجهيزاتها يساعد في اقناع الجهات الممولة بجدوى وفعالية البرامج والمشاريع المخططة على مستوى الوزارة.
5. السعي إلى تفعيل المشاركة بين القطاعين العام والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني في إقامة وتنفيذ البرامج والمشاريع الحكومية لصالح المتعطلين عن العمل.

6. هناك حاجة إلى استثمار الطاقات الشابة في مجال الأعمال الريادية وتكنولوجيا المعلومات، وتشجيع المبادرات والتشغيل الذاتي وحاضنات الأعمال.
7. من عوامل النجاح السعي إلى زيادة وتوظيف أعداد جديدة من الموظفين لتوزيع المسؤوليات والمهام الوظيفية، وضمان تنفيذ المشاريع المخططة.
8. التأكيد على توفير الخدمات بجودة عالية، وتبسيط إجراءات الحصول عليها.

❖ الهدف الاستراتيجي الأول:

"رفع مستوى الأداء المؤسسي لوزارة العمل وتطوير تدخلاتها وبرامجها في قطاع العمل".

مؤشرات قياس الأداء:

1. قياس مستوى الأداء بالنسبة لمدى تطوير ومؤسسة عملية التخطيط بالوزارة وبرامج المتابعة والتقييم.
2. نسبة الموظفين الملتحقين ببرامج التطوير والتدريب إلى إجمالي عدد الموظفين.
3. نسبة القضايا والشكاوي والمعاملات التي تمت معالجتها وحلها من إجمالي القضايا والشكاوي والمعاملات المقدمة (على مستوى الموظفين خاص بالوزارة).
4. نسبة القضايا والشكاوي والمعاملات التي تمت معالجتها وحلها من إجمالي القضايا والشكاوي والمعاملات المقدمة (على مستوى خارج الوزارة خاص بمتلقي الخدمات).
5. قياس مستويات أداء الوزارة في مجال تطوير البرامج والمشاريع المخططة وجودة الخدمات المقدمة.
6. قياس مستوى الأداء فيما يتعلق بتطوير وتأهيل الكادر البشري بالوزارة.
7. قياس مستوى الأداء فيما يتصل بتطوير أنظمة المعلومات والحاسوب بالوزارة.

السياسات والتدخلات:

السياسة الأولى: وتتمثل في تحقيق محورين أساسيين هما:

1. تطوير وتجهيز البنية التحتية للوزارة وكافة وحداتها ومديريات العمل التابعة لها وتقديم خدمة المكان الواحد.
2. الاستخدام الأمثل للموارد المالية بالوزارة وتطوير أنظمة وتعليمات ضبط الإنفاق الجاري.

السياسة الثانية: تطوير نظام خدمات الوزارة الالكترونية من خلال:

1. تطوير وتحديث المواقع الالكترونية لوزارة العمل ونشر المواد البحثية والنشرات والإحصاءات حول سوق العمل.
2. بناء وتطوير أنظمة الحاسوب والبرمجة المعول بها بالوزارة من خلال:
 - أ. إعادة تحليل كافة الأنظمة الالكترونية وتحديثها.
 - ب. حوسبة أعمال الوزارة في مجال اللوازم والمستودعات والمواد الخام اللازمة للتدريب المهني والموارد البشرية.
 - ج. تأمين نظام الأمن وحماية المعلومات بالوزارة.
 - د. ربط أنظمة الحاسوب داخل الوزارة ببعضها وسد الفجوات فيما بينها.
 - هـ. وحدة تكنولوجيا المعلومات بالوزارة تُعنى بإيجاد رفع كفاءة وفعالية عمليات التشغيل والتدريب وخدمات الوزارة وتوفير المستلزمات والأجهزة الحديثة لها.
 - و. تعزيز الاتصال وربط الوزارة بالحاسوب الحكومي المركزي، والتغلب على المشاكل الفنية والتي تعيق تطوير نظم معلومات الوزارة.

السياسة الثالثة: وتتمثل في تحقيق عدة محاور منها:

1. إنشاء وحدة للإرشاد والتوجيه المهني في الوزارة.
2. إنشاء نظام المتابعة والتقييم لمؤشرات الأداء المؤسسي، لقطاع العمل والتعليم المهني والتقني وتطبيقه.
3. على مستوى تخطيط وتنمية وتدريب الكادر الوظيفي بالوزارة وتعديل الهيكل التنظيمي لدراسة الاحتياجات الوظيفية وإعداد خطط التدريب المنهجية ورفع مستوى الكفاءة الوظيفية وبطاقات الوصف الوظيفي.
4. بناء الوعي العام وتقديم الخدمات المعلوماتية.
5. النشرات والإصدارات عن وزارة العمل والتعريف والتوعية بدورها وكيفية الاستفادة من الخدمات المقدمة.

6. إنجاز دليل خدمات وإجراءات وزارة العمل، وهو يسهم في تسهيل حصول المواطنين على خدمات العمل.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

"خفض نسبة البطالة من خلال تعزيز خدمات وفرص التشغيل اللائق في إطار تنمية بشرية مستدامة".

مؤشرات قياس الأداء:

1. معدلات البطالة والفقير في مختلف الشرائح العمالية.
2. نسبة المشاركة في قوة العمل (حسب المعايير المختلفة).
3. نسبة المشتغلين من خلال برامج الوزارة من إجمالي الباحثين المحليين لدى الوزارة.
4. نسبة المشتغلين من خلال برامج الوزارة من إجمالي المتعطلين عن العمل.
5. نسبة المشتغلين من خلال برامج الوزارة من إجمالي المشتغلين في سوق العمل.

السياسات والتدخلات:

السياسة الأولى: تتمثل في تحقيق عدد من التدخلات منها:

أ. تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بمشاركة الأطراف ذات العلاقة عن طريق التدخلات الآتية:

1. العمل على خفض نسبة البطالة بمعدل (2% - 3%) سنوياً من خلال متابعة فرص العمل المتاحة.
2. تفعيل اتفاقية الحد الأدنى من الأجور وتطبيقها تدريجياً والعمل على التمييز في الأجور من الجانبين.
3. متابعة اعداد وتنفيذ المشاريع ذات العلاقة من الأخذ بالاعتبار العدالة بين الجنسين عند اختيار الأفراد المستفيدين من البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها.
4. زيادة الاهتمام بالتوجيه والارشاد المهني للباحثين عن العمل والطلبة لمساعدتهم على اختيار فهمهم المستقبلية المناسبة لقدراتهم مع رفع عدد الحصص الإرشادية إلى (120) حصة سنوياً.

5. تصميم وتنفيذ حملة إعلامية للتعريف بمكاتب التشغيل والخدمات المقترحة من خلالها والعمل على وصولها إلى جميع الفئات المستهدفة.
6. تطوير آليات العمل بالمشاركة مع صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية للعمال باعتباره الأداة الفعالة لتطبيق استراتيجية التشغيل في فلسطين.
7. استمرار تطوير التعاون مع المؤسسات الخاصة والأهلية العاملة في مجال التشغيل والإقراض الحسن والتدريب، وتشكيل جسم تنسيق مع الأطراف ذات العلاقة يحدد أولويات العمل واتجاهاته.
8. تطوير الجهود لإبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول المضيفة لتشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، والعمل على تنظيم العمالة الفلسطينية في الخارج قانونياً.
9. التعاون مع صندوق التشغيل في تطوير وتنفيذ سياسات واضحة للريادة وتطوير الأعمال تساهم في التشغيل الذاتي للأفراد والباحثين عن العمل.

السياسة الثانية: توفير الدعم وحشد التمويل للصندوق الوطني للتشغيل لزيادة نقادي وتفعيل أدائه:

– تدخلات الصندوق: يقوم الصندوق بتنفيذ مجموعة من البرامج ومنها:

1. دعم التشغيل الذاتي لخريجي مراكز التدريب المهني في عدد م التخصصات.
2. تمكين وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد العليا.

السياسة الثالثة: تفعيل دور قاعدة بيانات نظام معلومات سوق العمل في تنمية التشغيل عن طريق التدخلات الآتية:

1. استمرار العمل على تحديث وتطوير النظام.
2. زيادة الزيارات للمنشآت المحلية، وتسجيل أو تحديث بيانات العاملين عن النظام.
3. استخدام بيانات النظام في التعرف على فرص العمل المعروضة في السوق المحلي والتوجيه لها.
4. متابعة الوظائف المعن عنها في وسائل الإعلام ونشرها عن النظام.
5. توفير معلومات احصائية حول بيانات النظام لطالبيها سواء في الوزارة أو خارجها، المؤسسات ذات العلاقة.
6. اجراء عمليات المواءمة بين العرض والطلب عن الأيدي العاملة بهدف توفير فرص العمل للعاطلين المسجلين عن النظام حسب قدراتهم وتخصصاتهم.

السياسة الرابعة: تحديث وتطوير خدمات التشغيل:

1. تحديث مكاتب التشغيل (OSS) متعددة الخدمات واستحداث مكاتب جديدة في المناطق المزدهمة.
2. تطوير مهارات الموظفين (التشغيل) من خلال التدريب وورش العمل.
3. تعيين موظفين جدد لسد النقص في الكادر البشري.
4. تحديث الأجهزة الموجودة في المكاتب لاستقبال الجمهور (طالبي الخدمات).

السياسة الخامسة: تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لزيادة معدلات التشغيل:

1. تعزيز التنسيق مع المؤسسات المجتمعية لتنفيذ مبادرات وبرامج لتوفير فرص العمل.
2. اختيار قطاعات متميزة للتشغيل وتوسيع برامج التشغيل والتدريب فيها.
3. تفعيل خدمات التشغيل لصالح الباحثين عن عمل من ذوي الاحتياجات الخاصة.
4. إقامة علاقات التعاون مع الشركات في القطاع الخاص وعقد اتفاقيات تدريب للعاطلين.
5. تفعيل زيادة استفادة البلديات وموئقت المجتمع المحلي من خدمات التشغيل.

الهدف الاستراتيجي الثالث:

"تنظيم سوق العمل الفلسطيني، وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بقطاع العمل، بما يساهم في حماية حقوق القوى العاملة"

مؤشرات قياس الأداء:

1. عدد المنشآت المحلية المرخصة والمنظمة والمسجلة (العمالة المحلية).
2. أعداد العمالة الوافدة المرخصة حسب القانون.
3. نسبة العمالة الوافدة المرخصة من اجمالي العاملين من المواطنين الفلسطينيين في سوق العمل المحلي.
4. عدد الأطفال الذين يتم دراسة ومعالجة حالاتهم وتسجيلهم على قاعدة البيانات أو تحويلهم إلى مؤسسات التدريب المهني.
5. عدد الحصص الإرشادية بغرض التوعية لمخاطر عمالة الاطفال.
6. عدد العمال (من الأحداث) من (15 - 18 سنة) المنظمين في سوق العمل والذين يتم متابعة أوضاع وظروف تشغيلهم.

السياسات والتدخلات:

1. تطوير وتحديث تشريعات العمل وفق الحاجة، ومتابعة اجراء التعديلات على قانون العمل الفلسطيني، والأنظمة واللوائح التابعة لها والقرارات الصادرة بموجبه.
2. تطوير اجراءات تسجيل وتسوية المؤسسات سوق العمل، وشروط استقدام العمالة الوافدة في كافة القطاعات ومراقبة وضبط وتقييم نشاطها.
3. حصر وضبط عمل مكاتب التشغيل الخاصة وتنظيم اطار وحدود عملها وفق القانون.
4. تنظيم وتطوير نظام ترخيص واعتماد مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني.
5. ويشمل ذلك تطوير المعايير المهنية واعتماد البرامج وترقيتها وتشجيعها النمو المتوازن لمؤسسات التعليم والتدريب.
6. إيجاد نظام وطني للتصنيف المهني، وقياس معايير مستوى المهارة وتطبيقها في سوق العمل.

7. تفعيل علاقات التنسيق والاتصال مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مجال برامج التعاون الإحصائي في مجال سجلات منظمات ومؤسسات سوق العمل، وضبطها وتنظيمها وتوحيد أنظمة التصنيف والمسح المعمول بها.

8. تنمية علاقات التعاون والتنسيق مع منظمة العمل العربية والدولية، في مجال إقامة مشاريع تنظيم سوق العمل الفلسطيني.

9. تطوير وسائل الاتصال والتنسيق مع المنظمات الدولية والجهات المانحة ذات العلاقة والتخطيط لإقامة المشاريع في مجال ضبط وتنظيم سوق العمل الفلسطيني.

الهدف الاستراتيجي الرابع:

"الوصول إلى نظام تدريب مهني متطور قادر على تأهيل الموارد البشرية واكسابها المهارات وفق احتياجات سوق العمل"

مؤشرات قياس الأداء:

1. عدد المسجلين وخريجي مراكز التدريب المهني.

2. نسبة المشتغلين من اجمالي الخريجين المهنيين.

السياسات والتدخلات:

1. تفعيل البرامج والأنشطة المتعلقة بالمجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني في فلسطين.

2. تطوير خدمات التدريب وتحديث المناهج والبرامج المقدمة.

3. تعزيز علاقات الشراكة مع المؤسسات والوكالات الدولية المعنية في مجال التدريب المهني.

4. تحديث خطط التدريب وآليات عمل الأطر الوطنية الممثلة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وخاصة التربية والتعليم العالي.

5. استحداث تشريعات جديدة منظمة للعمل المهني بما يسهل ويشجع برامج التدريب والتأهيل الوطني في القطاعين العام والخاص.

الهدف الاستراتيجي الخامس:

"تنظيم وتنمية قطاع التعاونيات، ورفع نسبة مشاركتها التنموية في مكونات النشاط الاقتصادي"

مؤشرات قياس الأداء:

1. نسبة الجمعيات التعاونية التي شاركت في النمو الاقتصادي (العائد) من اجمالي الجمعيات المسجلة حسب النشاط.
2. أعداد العاملين في الجمعيات التعاونية حسب الجنس والنشاط الاقتصادي.
3. عدد الجمعيات التعاونية التي تم تحكيمها وتسوية أوضاعها القانونية والإدارية والمالية، وعدد الجمعيات الملغى تسجيلها حسب قطاع النشاط الاقتصادي.

السياسات والتدخلات:

- 1- إيجاد بيئة قانونية تشاركية تمكن الحركة التعاونية من النمو والتطور.
- 2- تطوير أداء الجمعيات التعاونية في المجال المالي والتنظيمي.
- 3- استمرار اصلاح وتطوير ملف قطاع التعاونيات والمؤسسات والجمعيات العاملة.
- 4- الاستفادة من البرامج والمشاريع الممولة من المؤسسات المحلية والدولية لدعم قطاع التعاونيات وتنمية أعماله وتمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية فيه.
- 5- تطوير العمل التعاوني ويضم فئات ومجالات عمل جديدة:
 - أ. منظومة تشريعية (قانون التعاون-لوائح تنفيذية- ادلة اجراءات) عصرية شاملة ومتكاملة وتنظم عمل القطاع التعاوني الفلسطيني.
 - ب. مجتمع فلسطيني يؤمن بأهمية العمل التعاوني المبني علي المنفعة المتبادلة ومبادئ العمل التعاوني ويساهم في دعم الجمعيات التعاونية.
 - ج. زيادة وثيرة التنسيق والتشبيك بين قطاعات العمل التعاوني في الجمعيات والاتحادات والوزارات والمؤسسات المعنية بالقطاع التعاوني، مما يخدم تطوير ودعم وزيادة كفاءة وتعزيز المعرفة لدي الجمعيات ومنتسبيها.
 - د. الادارة العامة للتعاون تطور أدائها باستمرار لخدمة القطاع التعاوني.
 - هـ. الجمعيات التعاونية تصوب أوضاعها بما يتوافق مع القانون والنظام المالي.
 - و. الجمعيات لديها مشاريع تعاونية لخدمة الاعضاء وغير الأعضاء وتحقق فائض في الربح.

ز. يصبح لدى الإدارة مجالس ادارة ولجان الرقابة في الجمعيات المسجلة المعرفة والخبرة اللازمة لممارسة ادوارها والقيام بمسئولياتها وحسب القانون والنظام الداخلي والنظام المالي، واللوائح التنفيذية.

ح. المؤسسات المعنية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والمرأة والمعاقين والفئات المهمشة تساهم في دعم مبادرات لتأسيس جمعيات تعاونيه قائمة علي مبادئ ومفهوم العمل التعاوني.

ط. تعزيز الحركة التعاونية من خلال تيسير عملية تسجيل الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والاستهلاكية والخدماتية، وفي أي مجالات جديدة تساهم في تنمية المجتمع.

الهدف الاستراتيجي السادس:

"ضبط عمل المنشآت الاقتصادية والمحلية، وتحقيق حالة الالتزام والتنظيم لشروط العمل وصولاً إلى بيئة العمل الآمنة".

مؤشرات قياس الأداء:

1. عدد المنشآت المحلية المنظمة والتي تلتزم بقانون العمل، ومن اجمالي المنشآت المحلية المسجلة (المنشآت العاملة).
2. عدد اصابات العمل السنوية حسب الجنس والنشاط الاقتصادي.
3. عدد العاملين المستفيدين من خدمات التشغيل.
4. عدد العمال من الأحداث الذين تم تنظيم عملهم.
5. عدد الأطفال الذين تم وقف عملهم في سوق العمل.

السياسات والتدخلات:

1. الرقابة على تطبيق قوانين واللوائح السلامة وشروط العمل في المنظمات والمؤسسات والمنشآت المحلية.
2. معالجة عمالة الأطفال والحد منها والرقابة على ظروف العمل في الورش والمواقع المختلفة.
3. تنظيم مؤسسات السوق وتفعيل الضبطية القانونية والزام أصحاب العمل باللوائح المنصوص عليها.
4. زيادة مستويات الوعي لدى أطراف العمل بالقوانين المعمول بها والزام العمال باتباع تعليمات السلامة وشروط الوقاية في مواقع العمل.

الهدف الاستراتيجي السابع:

"تحسين ظروف العمل وإيجاد وتعزيز الحوار الاجتماعي والثلاثي (أطراف الإنتاج) وبناء علاقات العمل المستقرة وتعزيز المشاركة النقابية في إطار القانون"

مؤشرات قياس الأداء:

1. عدد نزاعات العمل الجماعية والفردية التي تم حلها ومعالجتها.
2. عدد الاتفاقيات الجماعية المنجزة.
3. عدد الاجتماعات الرئيسية وعدد اللجان الفرعية المختصة بالحوار الاجتماعي وتصنيفاتها بحسب مجالات واختصاصات العمل.

السياسات والتدخلات:

1. سياسة تعزيز تسجيل النقابات العمالية ومتابعة جميع القضايا المتعلقة بها.
2. اجراء تقييم دوري لمدى انسجام التشريعات وأساسيات العمل مع احتياجات التنمية والمعايير الدولية.
3. تعزيز المساهمة والمشاركة في ترقية وتشجيع المفاوضات الجماعية بين أطراف النزاع في العمل.

الهدف الاستراتيجي الثامن:

"تأسيس نظام عصري للضمان الاجتماعي يكفل حقوق الطبقة العاملة في فلسطين".

مؤشرات قياس الأداء:

1. مدى وحجم البيانات والمعلومات المتوفرة حول الفئات والشرائح العمالية المشمولة في نظام الضمان الاجتماعي.
2. مدى انجاز واعتماد مراحل تأسيس النظام وقانون الضمان والتأمينات الاجتماعية.
3. مدى انجاز واعتماد رزمة الأنظمة واللوائح التنفيذية الخاصة بالقانون.
4. الفعاليات والمشاركات المنجزة مع الشركاء الاجتماعيين وأطراف الإنتاج الثلاثة في مجال النقاش المجتمعي حول القانون وآليات تنفيذه.
5. مدى تنفيذ خطة عمل خاصة بالضمان الاجتماعي وضمان مصادر تمويل صندوق الضمان المنصوص على تشكيله بموجب القانون.

السياسات والتدخلات:

– **السياسة الأولى:** توفير المعلومات الكافية لأطراف الإنتاج الثلاثة المشاركة في تأسيس النظام.

التدخلات:

1. تنفيذ اللقاءات والاجتماعات التشاورية لأطراف الحوار الاجتماعي وتحديد أسس النظام المستهدف وعناصره وجهات التمويل وهيكل الضمان الاجتماعي والمؤسسات المنوي إقامتها.
2. صياغة خطة شاملة لنظام الضمان الاجتماعي وتحديد آليات التنفيذ والمتابعة بحيث تتضمن المتقاعدين من العمالة في القطاع الخاص الفلسطيني، وكذلك الفئات كبار السن والفئات الاجتماعية المشمولة في النظام.

السياسة الثانية: إنجاز واعتماد قانون الضمان الاجتماعي وفق المعايير الدولية وتوفير التدريب اللازم والكافي لتطبيقه والعمل عليه.

التدخلات:

1. توفير الكادر الوظيفي المؤهل (بملاك الخبرة في أنظمة الضمان الاجتماعي) وخطة تدريب عملية لتنفيذ الآليات المتفق عليها.
2. مساهمة أصحاب الرأي والاختصاص القانونيين في تقديم الاستشارات والملاحظات حول القانون.
3. عقد ورش عمل تشاورية لأطراف المجتمع المعنية بما في ذلك المؤسسات المعنية بنظام الضمان الاجتماعي.

السياسات والاجراءات العامة المتعلقة بالخطة الاستراتيجية:

إن المعطيات المتوفرة حول أوضاع الاقتصاد الفلسطيني بوجه عام، وسوق العمل المحلي بوجه خاص، توضح حجم التحديات والجهود الواجب بذلها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لوزارة العمل للأعوام الثلاثة القادمة.

إن رسم هذه السياسات، ووضع الإجراءات المختلفة لتنفيذها، يتطلب التنسيق والتعاون التام بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بسياسات العمل، وكذلك التعاون والتنسيق النشط فيما بينها وبين مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني، والمؤسسات غير الحكومية، إلى جانب المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية ببرامج ومشاريع العمل وسيما في مجالات التشغيل والتدريب والتأهيل المهني والتقني ومشاريع ضبط وتنظيم سوق العمل وتطوير أنظمة وبرامج حوسبة معلومات سوق العمل، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، إضافة إلى باقي المجالات الأخرى، وذلك على النحو الآتي:

1. العمل على توفير برامج التشغيل وفرص العمل بالحد الذي يضمن زيادة فعالية الحراك الاقتصادي ونشاط السوق، والتركيز على اعطاء الأولوية للشرائح والفئات الهشة غير القادرة على البدء بالأعمال والمشاريع.
2. اتخاذ سياسات ملائمة واجراءات داعمة لتوسيع برامج الاقراض الحسن، للمبادرات الريادية حاضنات الأعمال والمشاريع الصغيرة وتوجيهها نحو الاستثمارات المحلية، مشاريع التشغيل الذاتي من خلال رفع القيود ووضع آليات مساعدة ومشجعة للشباب.
3. تطوير قانون تشجيع الاستثمار، وتشجيع الحوافز المختلفة للمستثمرين المحليين، من خلال الضمانات الكافية لحمايتهم وتسهيل اجراءات اقامة المشاريع الوطنية المولدة لفرص العمل.
4. تفعيل تطبيق الأطر القانونية واللوائح التنظيمية الخاصة بالعمل وضمان الحقوق العمالية وتحسين شروط وظروف العمل.
5. احداث نقلة نوعية في اتجاه تطوير منظومة التدريب المهني وترقية مناهج التعليم والتدريب، وبنية المراكز وتأهيلها بشكل لائق يواكب التطور في وسائل التدريب واحتياجات سوق العمل من التخصصات المهنية والتكنولوجية والتقنية الحديثة.
6. تحديث قوانين العمل السارية، وإيجاد نظام فعال ومدرّوس للضمان الاجتماعي قابل للتطبيق، ووضع الأنظمة واللوائح المتعلقة به، والبدء ببرامج انشاء صندوق للضمان يوفر اعانات بطالة خاصة للمتضررين والفئات الأكثر احتياجاً.

7. اعتماد سياسة الانفتاح نحو مؤسسات ومنظمات سوق العمل، والشركاء الاجتماعيين، وتطوير آليات تدفق البيانات والمعلومات بين من يعرضون ويطلبون العمل، بحيث تشكل الوزارة مركز التواصل الواسطي بين طالبي العمل وعارضيه، وهذا يتطلب انجاز تطوير نظام سوق العمل المحوسب، وتحسين أداء وفعالية مكاتب التشغيل وتحديثها.
8. توجيه برامج التشغيل الحكومية نحو الفرص والأعمال التي تساهم في القطاعات الحيوية مثل: البنية التحتية وإعادة الإعمار وتأهيل العمالة في مجال قطاع الخدمات، واستثمار الموارد المتاحة في الصناعات الوطنية والمحلية والمشاريع المدرة للدخل.

خطط وآليات التنفيذ

• البرامج والمشاريع الخاصة بالخططة الاستراتيجية:

أولاً: البرامج والمشاريع المتعلقة بالهدف الاستراتيجي الأول:

"رفع مستوى الأداء المؤسسي وتطوير تدخلات وبرامج الوزارة وجودة الخدمات المقدمة".

جهات التنفيذ: الادارات العامة للشئون الإدارية والمالية - التخطيط والسياسات - العلاقات العامة والتعاون الدولي - الرقابة الداخلية - الحاسوب ونظم المعلومات - وحدتي النوع الاجتماعي والشكاوى - وحدة شئون مجلس الوزراء.

1. البرامج والمشاريع الخاصة ببنية الوزارة وبيئتها الداخلية:

- أ. التخطيط لإنجاز مشاريع إعادة تأهيل مقار الوزارة (مركز تدريب مهني بيت لاهيا - مديرية الشمال - مديرية خانيونس - مديرية رفح) تكلفة (2,380,622) دولار.
- ب. إيجاد مشاريع لمصادر طاقة بديلة لتوفير التيار الكهربائي واستمراره بدون انقطاع (طيلة ساعات العمل).
- ج. مشاريع خاصة بإعادة تأهيل صالات استقبال المراجعين والجمهور (طالبي الخدمات) في كل من (مقر الوزارة الرئيسي - مديرية رفح - مديرية خانيونس - مديرية الشمال) تكلفة (183,000) دولار.
- د. برنامج لحوسبة نظام المشتريات والعهد والمخازن واللوازم.

2. البرامج والمشاريع في مجال التطوير والتدريب والأنظمة الإدارية والمالية:

- أ. برنامج تحسين الموازنة التقديرية.
- ب. اعتماد مشروع تطوير وتحديث الهيكل التنظيمي للوزارة.
- ج. انجاز الوصف الوظيفي واعتماد آليات حديثة لقياس الأداء بموجبه.
- د. برنامج لتوفير احتياجات الوزارة من الكادر الوظيفي خلال (3) أعوام.

3. البرامج والمشاريع في مجال التخطيط:

- أ. برنامج لمأسسة عملية التخطيط الاستراتيجي والإدارة المبنية على الأداء داخل الوزارة.
- ب. انجاز برنامج لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتقييمها بشكل دوري، وقياس أثر التطبيق.
- ج. برنامج تطوير وتأهيل قدرات الكوادر الوظيفية في مجال التخطيط بكافة مراحل وأنواعه.

4. البرامج والمشاريع في مجال الإعلام التعاون الدولي:

- أ. برنامج اعلامي واسع يغطي أنشطة وخدمات الوزارة المقدمة ويعزز العلاقة مع المؤسسات المحلية والدولية (ملحق خطة الإدارة العامة للعلاقات العامة والتعاون الدولي).
- ب. برنامج تطوير موقع وزارة العمل الإلكتروني والنشرات والتقارير الصادرة عنها والأنشطة الأخرى (بتكلفة تقديرية 37000 دولار).

5. البرامج والمشاريع في مجال الحاسوب ونظم المعلومات:

- أ. برنامج تطوير نظام معلومات سوق العمل، يشمل نظم (التشغيل - التفقيش - التدريب المهني - الأنظمة الإدارية - وحوسبة اجراءات الوزارة).
- ب. برنامج تطوير شبكة الوزارة وأنظمتها وربط المديریات معاً بشبكة واحدة.

6. البرامج في مجال الرقابة:

- أ. برنامج الرقابة الميدانية وتعزيز الرقابة الذاتية والرقابة على الأداء.
- ب. برنامج الرقابة على الانتاجية (منتج الادارات) ورقابة الموارد المالية والإدارية.

7. البرامج في مجال النوع الاجتماعي ووحدة الشكاوي:

- أ. برنامج متابعة الشكاوي والمنظمات من الجمهور ومتلقي الخدمة.
- ب. برنامج مأسسة وتفعيل مشاركة النساء في سوق العمل وتدريب وتأهيل المرأة في مجالات العمل.

8. البرامج في مجال تفعيل وحدة شؤون مجلس الوزراء:

- أ. برنامج التنسيق الحكومي وتفعيل القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء فيما يخص قطاع العمل.

ب. برنامج التعاون مع المؤسسات الحكومية في مجال تطوير جودة خدمات الوزارة، وتقديم خدمة المكان الواحد.

ثانياً: البرامج والمشاريع المتعلقة بالهدف الاستراتيجي الثاني:

"خفض نسب البطالة والفقر من خلال تعزيز عمليات التشغيل غير التقليدي في إطار تنمية بشرية مستدامة".

جهات التنفيذ: الإدارة العامة للتشغيل – الشركاء الاجتماعيين في سوق العمل.

1. برنامج تطوير خدمات مكاتب التشغيل متعددة الخدمات (OSS) ويشمل (برنامج لإعادة تأهيل مكتب تشغيل متعدد الخدمات في محافظة خانيونس – برنامج لتطوير مهارات الموظفين بما يلائم الأهداف المتعلقة بمكاتب التشغيل متعددة الخدمات – برنامج لتوفير الاحتياجات الوظيفية – برنامج لصالح تطوير خدمات التوجيه والارشاد المهني للباحثين عن العمل – برنامج تطوير البنية التحتية في مكاتب التشغيل – برنامج تفعيل الشراكة بين مكاتب التشغيل وأصحاب العمل لزيادة معدلات التشغيل).

2. برنامج انشاء اللجنة الوطنية للمؤسسات الداعمة لمشاريع التشغيل الذاتي وريادة الأعمال ويشمل (برنامج تفعيل الشراكة مع حاضنات الأعمال ومؤسسات الإقراض لدعم المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة – برنامج تمكين وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التدريب المهني المتعطلين – برنامج دعم التشغيل الذاتي لخريجي مراكز التدريب المهني – برنامج دعم مؤسسات ريادة الأعمال).

3. برنامج تشغيل 5000 خريج وعامل سنوياً.

4. برنامج تفعيل مجالس التشغيل والتعليم المهني والتقني.

5. برنامج تطوير وتحديث قاعدة بيانات نظام سوق العمل وتعزيز دوره في تنمية التشغيل.

ثالثاً: البرامج والمشاريع المتعلقة بالهدفين الاستراتيجيين الثالث والسادس:

- "تنظيم سوق العمل الفلسطيني، وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بقطاع العمل بما يسهم في حماية طرفي الإنتاج".

- "الوصول إلى منشآت عمل منظمة، وملتزمة بالقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات ذات الصلة وتنظيم شروط العمل وصولاً إلى بيئة العمل الآمنة واللائقة".

جهات التنفيذ: الإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل - الدائرة القانونية - والإدارات الفنية ذات الصلة - الشركاء الاجتماعيين في سوق العمل.

1. برنامج التوعية والتثقيف العمالي في مجال القوانين واللوائح الخاصة بالعمل والتفتيش والصحة والسلامة المهنية.

2. برنامج حماية العمل وتوفير بيئة العمل الآمنة والخالية من المخاطر.

3. برنامج تطوير وتدريب مفتشي العمل وتوفير الكوادر البشرية في مجالات التفتيش والصحة والسلامة المهنية وإصابات العمل.

4. برنامج تطوير الترتيبات الإدارية ووسائل العمل.

5. برنامج تطوير وتطبيق قوانين وتشريعات العمل في مجال التفتيش في المنشآت المحلية.

6. برنامج انجاز الأدلة الإجرائية الخاصة بالتفتيش وتطوير النماذج المستخدمة في اجراءات العمل.

رابعاً: البرامج والمشاريع المتعلقة بالهدف الاستراتيجي الرابع:

"الوصول إلى نظام تدريب مهني قادر على تأهيل العمالة المحلية واكسابها المهارات وفق احتياجات سوق العمل".

جهات التنفيذ: الإدارة العامة للتدريب المهني - الشركاء الاجتماعيين في سوق العمل.

1. برنامج تطوير مباني ومرافق مراكز التدريب المهني ويشمل (استكمال بناء مركز الشمال - اضافة طابق وبناء وحدات تدريبية وإدارية لمركز دير البلح - تخصيص أرض لبناء مبنى تدريب في مدينة غزة - إضافة طابق لمركز خانيونس - صيانة مباني مركز الإمام الشافعي).

2. برنامج تطوير تجهيزات ورش التدريب ويشمل (استحداث قسم الطاقة الشمسية في مركز دير البلح والشمال - تطوير أقسام مركز السيارات في دير البلح والإمام الشافعي - استكمال تطوير تجهيزات الورش - تطوير قسم السياقة).
 3. برنامج تطوير آليات التدريب والإشراف والتقييم ويشمل (مشروع تطوير المناهج - إعداد أدلة إجراءات للتقويم والإشراف والرقابة - حوسبة العمل بالإدارة - مشروع المدرب المهني المجاز).
 4. برنامج تحسين فرص العمل ويشمل (مشروع الإجازة المهنية في قطاع الإنشاءات - مشروع التلمذة المهنية - مشروع حاضنة الأعمال للرياديين في مجالات التدريب المهني).
 5. برنامج الإرشاد والتوجيه المهني ويشمل (تقديم خدمات توجيه وارشاد مهني للطلاب - تنظيم فعاليات بغرض تشجيع التوجه نحو التعليم والتدريب المهني - بناء شراكات مع أرباب العمل).
- **التكلفة الإجمالية للبرامج: (7,635,000) دولار أمريكي.**

خامساً: البرامج والمشاريع المتعلقة بالهدف الاستراتيجي الخامس:

- "تنظيم وتنمية قطاع التعاونيات ورفع نسبة مشاركتها في مكونات النشاط الاقتصادي والاجتماعي".
- جهات التنفيذ:** الإدارة العامة للتعاون - المؤسسات والجمعيات التعاونية.
1. برنامج لتسوية أوضاع قطاع التعاون الفلسطيني وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بعمله.
 2. برنامج تنظيم العمل التعاوني من خلال تفعيل قانون التعاون الفلسطيني ومتابعة تنفيذ اللوائح والأنظمة المنبثقة عنه.
 3. برنامج تأسيس قاعدة بيانات القطاع التعاوني وحوسبة نظام الجمعيات التعاونية ضمن نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني.
 4. برنامج الشراكة مع المؤسسات والجمعيات الناشطة في قطاع التعاون ودعم مشروعات جديدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سادساً: البرامج والمشاريع المتعلقة بالهدف الاستراتيجي السابع:

"تحسين ظروف العمل، وتعزيز الحوال الاجتماعي، وبناء علاقات عمل مستقرة، والمشاركة النقابية الفعالة في إطار القانون".

جهات التنفيذ: الإدارة العامة لعلاقات العمل – المنظمات والاتحادات والمؤسسات النقابية والمهنية.

1. برنامج التوعية والارشاد بإحكام قانون العمل وأساليب التفاوض بين اطراف الانتاج الثلاثة.
2. برنامج الشراكة والتشبيك بين المؤسسات والوزارات والمنشآت لعقد اتفاقيات جماعية وابرار عقود عمالية ومذكرات تفاهم مع المؤسسات المعنية.
3. برنامج التوعية في مجال العمل الديمقراطي والحوار لبناء نقابات عمالية ومنظمات أصحاب العمل وفق احكام القانون وتعزيز قدرتها المؤسسية.
4. برنامج تسجيل النقابات حسب التصنيف المهني لدى وزارة العدل.
5. برنامج تسوية النزاعات العمالية وفق القانون ومبادئ التوفيق العامة بين أطراف الانتاج.

سابعاً: البرامج والمشاريع المتعلقة بالهدف الاستراتيجي الثامن:

"تأسيس نظام عصري للضمان الاجتماعي بما يكفل حقوق الطبقة العاملة في فلسطين".

جهات التنفيذ: الإدارة العامة للتأمينات الاجتماعية – المؤسسات والشركاء الاجتماعيين.

1. برنامج أولي لتشكيل الأطر والهيئات التابعة لنظام الضمان الاجتماعي الفلسطيني.
2. برنامج بناء القدرات حول مبادئ الضمان الاجتماعي وتنفيذ ورش عمل ثلاثية لذلك.
3. برنامج انشاء صندوق الضمان الاجتماعي لتقديم الاعانات للمتضررين، وكبار السن والمتقاعدين، واصابات العمل والأمومة... الخ.
4. برنامج انشاء اطار اداري للضمان الاجتماعي الحكومي.

متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية:

إن عملية التخطيط هي عملية مستمرة، لا تنتهي بوضع الخطة موضع التنفيذ، وإنما تتطلب عملية أخرى تصاحب مرحلة التنفيذ، وهي عملية متابعة تنفيذ الخطة، وهذه العملية لا تتفصل عن مرحلة التنفيذ، حيث تعد عملية متابعة الخطة عملاً مكماً ومصاحباً للتنفيذ نفسه، وتهدف متابعة تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية إلى تحقيق ما يلي:

1. التأكد من أن إجراءات التنفيذ تتم وفقاً للأهداف الاستراتيجية للخطة.
2. الكشف حالات التقصير أو الانحراف والصعوبات والمعوقات التي قد تظهر في أثناء التنفيذ وتحديد أسبابها، واقتراح الحلول التي تمكن متخذي القرار من معالجتها في الوقت المناسب.
3. الكشف عن احتياجات جديدة من الطاقات الانتاجية والموارد البشرية والمالية.
4. المتابعة تستهدف إلى التعرف على الأخطاء قبل وقوعها، وتتضمن بعد ذلك الرقابة على التنفيذ وتهدف إلى الكشف عن الأخطاء التي حدثت فعلاً واتخاذ الإجراءات لتصحيحها، وبذلك تتفق فكرة المتابعة في جوهرها مع مفهوم الرقابة المانعة Preventive Control، التي تسعى إلى منع الأخطاء والانحرافات.
5. جمع المعلومات عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في مدة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاستفادة منها في اعداد الخطة اللاحقة، وضمان تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المحددة في الخطة، وسيكون علينا ضمان عدد من الخصائص الواجب توافرها لتحقيق نظام المتابعة الفاعلة ومنها:
 - أ. الشمول: يراد به أن تتناول المتابعة جميع أجزاء الخطة ومؤشراتها، وكل مستويات تنفيذ الخطة.
 - ب. السرعة: تسعى عملية المتابعة إلى بيان مدى ما تم تنفيذه في الجدول الزمني الموضوع، ومن ثم مرحلة التقييم بعد جمع المعلومات.
 - ج. الاستمرارية: المتابعة بصورة دورية ومنتظمة تضمن معرفة الأخطاء والانحرافات والمشكلات التنفيذية على الأرض واتخاذ الاجراء اللازم في الوقت المناسب.
6. الرقابة التخطيطية وهي تتم من خلال اعداد تقارير دورية عن سير تنفيذ الخطة في مختلف مجالاتها، حيث تقوم إدارة التخطيط على مستوى الوزارة بإعداد تقرير دوري عن سير تنفيذ الخطة، والعقبات التي يواجهها كل برنامج أو مشروع تم تضمينه في الخطة الاستراتيجية أثناء

التنفيذ، وتبيان كيفية التغلب عليها وجمع التقارير الدورية المتعلقة بمراحل التنفيذ بالنسبة لكافة البرامج والمشاريع الخاصة بعمل الإدارات المختصة بالوزارة.

7. الرقابة الإحصائية ويقوم بها دائرة التوثيق والاحصاء في كل إدارة من الإدارات المختصة بالوزارة، إلى جانب دائرة الإحصاء التابعة لإدارة التخطيط والسياسات، حيث تقوم بإعداد تقرير إحصائي دوري يبين التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الموضوعية في الخطة، وكذلك توضيح مؤشرات الإنجاز والأداء على مستوى الخطة برمتها.

وبناءً على ذلك يتم تحديد مدى الانحرافات الممكن حدوثها في هذه المتغيرات والمؤشرات، وإعداد تقرير عن سير المؤشرات الرئيسة للخطة ومدى تنفيذ أهداف الخطة فيما يتعلق بهذه المؤشرات ومعرفة أسباب القصور أو الاخفاقات في حال حدوثها من قبل الادارات والوحدات التنفيذية.

8. الرقابة المالية والتي تشمل كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة للوزارة، والمبالغ المالية التي تم انفاقها لصالح البرامج والمشاريع، ومراقبة التكاليف التقديرية والتمويلات المتاحة والمخصصة لها.

بناء نظام رقابة وتقييم للخطة الاستراتيجية: Building Monitoring And Evaluation System

1. سيكون علينا ضمان وجود نظام اداري وأداة ضرورية للمحافظة على التقدم في إنجاز الخطة الاستراتيجية، ومراحل تنفيذها على مستوى البرامج والمشاريع وفحص مدى وحجم نسبة الانجاز من الخطة في كل مرحلة من مراحل وآليات التنفيذ.

2. وسيكون علينا أيضاً ضمان وجود اشراف دوري خلال فترة تنفيذ الخطة، والتأكد من أنه يتم تنفيذ النشاطات حسب المدة الزمنية المقررة، وحسب الميزانية الموضوعية. وهذا بدوره يبين لنا ما إذا كان هناك خلل في عملية التنفيذ أو التأخير في الجدول الزمني.

3. مرحلة مراقبة المؤشرات: وتضمن مراقبة ما يلي:

أ. مؤشرات الانجاز في كل هدف من الأهداف الاستراتيجية.

ب. مراقبة معدل خفض نسبة البطالة والتغيرات الحادثة في كل مرحلة.

ج. مراقبة مؤشرات البطالة والتشغيل والبطالة المحدودة وذلك حسب التصنيفات المعهودة مثل

العمر، الجنس، المحافظة، التحصيل العلمي ..إلخ.

د. مراقبة هذه المؤشرات من خلال المقارنة بين المعدلات المتوفرة أثناء مراحل تنفيذ الخطة وبين المؤشرات المتوفرة من خلال المسوحات الخاصة بالقوى العاملة التي يجريها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أو من خلال السجلات الإدارية الموجودة في مكاتب وأقسام التشغيل في مديريات العمل في المحافظات.

هـ. مراقبة مؤشرات التدريب المهني، ومستويات المهارة، وباقي المؤشرات المتعلقة بخطة التدريب المهني من خلال بيانات التسجيل والبيانات المتتالية من دورات التدريب، أو من خلال المسوحات الدورية لخريجي الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة.

و. مراقبة مؤشرات التفشي والسلامة والصحة المهنية، وكذلك مؤشرات المنشآت الاقتصادية المحلية والمسوحات التي تجريها الإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل، حيث من الممكن مقارنتها مع التغييرات الطارئة أثناء تنفيذ الخطة.

ز. مراقبة باقي المؤشرات العامة التي تضمنتها خطط جميع الإدارات العامة المختصة بالوزارة، وذلك لضمان الوصول إلى الأهداف المرسومة في الخطة، والتأكد من تنفيذ البرامج والمشاريع على نحو فعال يكفل تحقيق أقصى حد ممكن من مستويات الانجاز.

مصفوفة البرامج والمشاريع المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير مستوى الأداء المؤسسي وتدخلات وبرامج الوزارة، وتحسين وضبط جودة الخدمات.

| الجدول الزمني | التكلفة التقديرية | جهات التنفيذ (المسؤوليات) | السياسات | البرامج والمشاريع | الأهداف الفرعية |
|-------------------------|---|---|---|--|---|
| الأعوام (2018-2020م) | الموازنة العامة - صالات استقبال - (\$ 183.000) تأهيل مقرات (\$ 2.380.622) | الإدارات العامة للشئون الإدارية والمالية - التخطيط والسياسات - العلاقات العامة والتعاون الدولي - الرقابة الداخلية - الحاسوب ونظم المعلومات - وحدتي النوع الاجتماعي والشكاوى - وحدة شئون مجلس الوزراء. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - وزارة المالية. | 1. تطوير وتجهيز البيئة التحتية للوزارة وكافة الوحدات التابعة لها وتقديم خدمة المكان الواحد. 2. تطوير أنظمة الخدمات الالكترونية للوزارة وتحديث أنظمة الحاسوب المستخدمة. 3. انشاء نظام المتابعة والتقييم الكمي لمؤشرات الأداء المؤسسي لقطاع العمل وتنمية قدرات الكادر الوظيفي. 4. ترقية مجالات العمل وحدود تدخل الوزارة لصالح برامج ومشاريع قطاع العمل وجودة الخدمات المقدمة. 5. تعزيز جاهزية الوزارة وتقوية بنيتها وكفاءتها الوظيفية. | 1. البرامج والمشاريع الخاصة ببنية الوزارة وبيئتها الداخلية: أ. إنجاز مشاريع إعادة تأهيل مقر الوزارة (مركز تدريب مهني بيت لاهيا - مديرية الشمال - مديرية خانيونس - مديرية رفح) تكلفة (2,380,622) دولار. ب. إيجاد مشاريع لمصادر طاقة بديلة لتوفير التيار الكهربائي واستمراره بدون انقطاع (طيلة ساعات العمل). ج. مشاريع خاصة بإعادة تأهيل صالات استقبال المراجعين والجمهور (طالبي الخدمات) في كل من (مقر الوزارة الرئيسي - مديرية رفح - مديرية خانيونس - مديرية الشمال) برنامج لحوسبة نظام المشتريات والعهد والمخازن واللوازم. 2. البرامج والمشاريع في مجال التطوير والتدريب والأنظمة الإدارية والمالية: أ. تحسين الموازنة. ب. اعتماد مشروع تطوير وتحديث الهيكل التنظيمي للوزارة. ج. إنجاز الوصف الوظيفي واعتماد آليات حديثة لقياس الأداء بموجبه. د. برنامج لتوفير احتياجات الوزارة من الكادر الوظيفي خلال (3) أعوام. 3. البرامج والمشاريع في مجال التخطيط والعلاقات والتعاون الدولي: أ. برنامج لمأسسة عملية التخطيط الاستراتيجي والإدارة المبنية على الأداء داخل الوزارة. ب. إنجاز برنامج لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتقييمها بشكل دوري، وقياس أثر التطبيق. | 1. تطوير وزيادة قدرة الوزارة على إدارة برامج ومشاريع وخدمات العمل وجودتها. 2. تطوير ورفع مستوى الكادر البشري. 3. توفير الاحتياجات البشرية اللازمة. 4. تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة والبعثات والدورات. 5. تحسين الموازنة التقديرية. 6. تحقيق جودة الخدمات لكافة الوحدات. 7. حوسبة نظام المشتريات والعهد والمخازن. 8. إعادة تأهيل صالات الاستقبال والمراجعة للجمهور - مديرية عمل رفح - مديرية خانيونس - مديرية الشمال - مركز تدريب مهني الشمال - مقر الوزارة الرئيسي. 9. إعادة تأهيل مقرات الوزارة - مديرية الشمال - مديرية خانيونس - مديرية رفح. 10. إيجاد مصادر بديلة للطاقة لضمان استمرار التيار الكهربائي. |

| الجدول الزمني | التكلفة التقديرية | جهات التنفيذ (المسؤوليات) | السياسات | البرامج والمشاريع | الأهداف الفرعية |
|-------------------------|---|---|---|--|---|
| الأعوام (2018-2020م) | الموازنة العامة - صالات استقبال (183.000 \$) - تأهيل مقرات (2.380.622 \$) | الإدارات العامة للشئون الإدارية والمالية - التخطيط والسياسات - العلاقات العامة والتعاون الدولي - الرقابة الداخلية - الحاسوب ونظم المعلومات - وحدتي النوع الاجتماعي والشكاوى - وحدة شئون مجلس الوزراء. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - وزارة المالية. | 1. تطوير وتجهيز البيئة التحتية للوزارة وكافة الوحدات التابعة لها وتقديم خدمة المكان الواحد. 2. تطوير أنظمة الخدمات الالكترونية للوزارة وتحديث أنظمة الحاسوب المستخدمة. 3. انشاء نظام المتابعة والتقييم الكمي لمؤشرات الأداء المؤسسي لقطاع العمل وتنمية قدرات الكادر الوظيفي. 4. ترقية مجالات العمل وحدود تدخل الوزارة لصالح برامج ومشاريع قطاع العمل وجودة الخدمات المقدمة. 5. تعزيز جاهزية الوزارة وتقوية بنيتها وكفاءتها الوظيفية. | ج. برنامج تطوير وتأهيل قدرات الكوادر الوظيفية في مجال التخطيط بكافة مراحله وأنواعه. د. برنامج اعلامي واسع يغطي أنشطة وخدمات الوزارة المقدمة ويعزز العلاقة مع المؤسسات المحلية والدولية (ملحق خطة الإدارة العامة للعلاقات العامة والتعاون الدولي). هـ. برنامج تطوير موقع وزارة العمل الإلكتروني والنشرات والتقارير الصادرة عنها والأنشطة الأخرى (بتكلفة تقديرية 37000 دولار). 4. البرامج والمشاريع في مجال الحاسوب ونظم المعلومات: أ. برنامج تطوير نظام معلومات سوق العمل، يشمل نظم (التشغيل - التفتيش - التدريب المهني - الأنظمة الإدارية - وحوسبة اجراءات الوزارة). ب. برنامج تطوير شبكة الوزارة وأنظمتها وربط المديریات معاً بشبكة واحدة. 5. البرامج في مجال الرقابة: أ. برنامج الرقابة الميدانية وتعزيز الرقابة الذاتية والرقابة على الأداء. ب. برنامج الرقابة على الانتاجية (منتج الادارات) ورقابة الموارد المالية والإدارية. 6. البرامج في مجال النوع الاجتماعي ووحدة الشكاوي: أ. برنامج متابعة الشكاوي والمنظمات من الجمهور ومتلقي الخدمة. ب. برنامج مأسسة وتفعيل مشاركة النساء في سوق العمل وتدريب وتأهيل المرأة في مجالات العمل. 7. البرامج في مجال تفعيل وحدة شؤون مجلس الوزراء: أ. برنامج التنسيق الحكومي وتفعيل القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء فيما يخص قطاع العمل. ب. برنامج التعاون مع المؤسسات الحكومية في مجال تطوير جودة خدمات الوزارة، وتقديم خدمة المكان الواحد. | 1. تطوير وزيادة قدرة الوزارة على إدارة برامج ومشاريع وخدمات العمل وجودتها. 2. تطوير ورفع مستوى الكادر البشري. 3. توفير الاحتياجات البشرية اللازمة. 4. تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة والبعثات والدورات. 5. تحسين الموازنة التقديرية. 6. تحقيق جودة الخدمات لكافة الوحدات. 7. حوسبة نظام المشتريات والعهد والمخازن. 8. إعادة تأهيل صالات الاستقبال والمراجعة للجمهور - مديرية عمل رفح - مديرية خانيونس - مديرية الشمال - مركز تدريب مهني الشمال - مقر الوزارة الرئيسي. 9. إعادة تأهيل مقرات الوزارة - مديرية الشمال - مديرية رفح. 10. إيجاد مصادر بديلة للطاقة لضمان استمرار التيار الكهربائي. |

الهدف الاستراتيجي الثاني: خفض نسب البطالة والفقير من خلال تعزيز عمليات التشغيل غير التقليدي في إطار تنمية بشرية مستدامة. (لهنا وصلنا)

| الجدول الزمني | التكلفة التقديرية | جهات التنفيذ (المسؤوليات) | السياسات | البرامج والمشاريع | الأهداف الفرعية |
|-----------------------|-------------------|--|---|--|---|
| الأعوام 2018-2020م | - | الإدارة العامة للتشغيل - الشركاء الاجتماعيين في سوق العمل. | 1. تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بمشاركة الأطراف ذات العلاقة. 2. توفير الدعم وحشد التمويل للصندوق الوطني للتشغيل. 3. تطوير قاعدة بيانات ومعلومات سوق العمل ودورها في تنمية التشغيل. 4. تحديث وتطوير خدمات التشغيل. 5. تفعيل الشراكة بين القطاعات العام والخاص لزيادة معدلات التشغيل. | 1. برنامج تطوير خدمات مكاتب التشغيل متعددة الخدمات (OSS) ويشمل (برنامج لإعادة تأهيل مكتب تشغيل متعدد الخدمات في محافظة خانونس - برنامج لتطوير مهارات الموظفين بما يلائم الأهداف المتعلقة بمكاتب التشغيل متعددة الخدمات - برنامج لتوفير الاحتياجات الوظيفية - برنامج لصالح تطوير خدمات التوجيه والارشاد المهني للباحثين عن العمل - برنامج تطوير البنية التحتية في مكاتب التشغيل - برنامج تفعيل الشراكة بين مكاتب التشغيل وأصحاب العمل لزيادة معدلات التشغيل). 2. برنامج انشاء اللجنة الوطنية للمؤسسات الداعمة لمشاريع التشغيل الذاتي وريادة الأعمال ويشمل (برنامج تفعيل الشراكة مع حاضنات الأعمال ومؤسسات الإقراض لدعم المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة - برنامج تمكين وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التدريب المهني المتعطلين - برنامج دعم التشغيل الذاتي لخريجي مراكز التدريب المهني - برنامج دعم مؤسسات ريادة الأعمال). 3. برنامج تشغيل 5000 خريج وعامل سنوياً. 4. برنامج تفعيل مجالس التشغيل والتعليم المهني والتقني. 5. برنامج تطوير وتحديث قاعدة بيانات نظام سوق العمل وتعزيز دوره في تنمية التشغيل. | 1. خفض معدلات ونسب البطالة والفقير بشكل ملموس. 2. رفع فعالية خدمات التشغيل وتحسين جودتها وتوسيع نطاق وحجم المستفيدين وتعزيز التعاون مع الجهود. |

الهدف الاستراتيجي الثالث: تنظيم سوق العمل الفلسطيني وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بقطاع العمل بما يسهم في حماية طرفي الانتاج.
والهدف الاستراتيجي السادس: الوصول إلى منشآت عمل منظمة وملتزمة بالقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات ذات الصلة وتنظيم شروط العمل وصولاً إلى بيئة العمل الآمنة والملائمة.

| الجدول الزمني | التكلفة التقديرية | جهات التنفيذ (المسؤوليات) | السياسات | البرامج والمشاريع | الأهداف الفرعية |
|-----------------------|-------------------|---|--|---|---|
| الأعوام 2018-2020م | - | الإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل - الدائرة القانونية - والإدارات الفنية ذات الصلة - الشركاء الاجتماعيين في سوق العمل. | 1. تطوير وتحديث تشريعات العمل وتطوير قانون العمل وفق الاحتياجات والمستجدات الجارية (القوى العاملة). 2. إيجاد منظومة حديثة الاجراءات تسجيل المنشآت والمؤسسات ومكاتب التشغيل الخاصة وضبط وتسوية أوضاعها وفق القانون. 3. تحديث معايير ونظم ترخيص واعتماد مؤسسات التدريب المهني والتقني وتشجيع البرامج والتخصصات بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل. 4. إيجاد نظام وطني للتصنيف المهني وقياس مستوى المهارة وترسيخ البرامج الخاصة بتنظيم وضبط السوق. 5. الرقابة على تطبيق القانون وزارة العمل. 6. الحد من عمالة الأطفال وواقعية ظروف العمل في الواقع وورش العمل. 7. تنظيم السوق وتفعيل الضبطية القانونية. 8. زيادة مستوى الوعي في طرفي العمل بالقوانين المعمول بها وتوعية العمال بالالتزام بتعليمات السلامة في العمل. | 1. برنامج التوعية والتثقيف العمالي في مجال القوانين واللوائح الخاصة بالعمل والتفتيش والصحة والسلامة المهنية. 2. برنامج حماية العمل وتوفير بيئة العمل الآمنة والخالية من المخاطر. 3. برنامج تطوير وتدريب مفتشي العمل وتوفير الكوادر البشرية في مجالات التفتيش والصحة والسلامة المهنية وإصابات العمل. 4. برنامج تطوير الترتيبات الإدارية ووسائل العمل. 5. برنامج تطوير وتطبيق قوانين وتشريعات العمل في مجال التفتيش في المنشآت المحلية. 6. برنامج انجاز الأدلة الإجرائية الخاصة بالتفتيش وتطوير النماذج المستخدمة في اجراءات العمل. | 1. خفض حجم المشاكل القانونية والاقتصادية المترتبة على حالة عدم تنظيم سوق العمل. 2. رفع كفاءة وأداء سوق العمل المحلي ومشاركة في العملية الاقتصادية. 3. تعزيز مؤسسات ومنظمات سوق العمل وترقية وسائل وظروف العمل فيها. 4. ترقية أساليب العمل وضمان حقوق السلامة والشراكات الوقائية. |

الهدف الاستراتيجي الرابع: الوصول إلى نظام تدريب مهني قادر على تأهيل العمالة المحلية واكسابها المهارات الراقية وفق احتياجات سوق العمل.

| الجدول الزمني | التكلفة التقديرية | جهات التنفيذ (المسؤوليات) | السياسات | البرامج والمشاريع | الأهداف الفرعية |
|-----------------------|-------------------|---|---|---|--|
| الأعوام 2018-2020م | - | الإدارة العامة للتدريب المهني - الشركاء الاجتماعيين في سوق العمل. | <ol style="list-style-type: none"> 1. تطوير خدمات التدريب وتحديث مناهج والبرامج المقدمة. 2. تعزيز علاقات الشراكة مع المؤسسات والوكالات الدولية المعنية في مجال التدريب المهني في فلسطين. 3. تحديث خطط التدريب وآليات عمل الأطر الوطنية الممثلة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية ووزارة التربية والتعليم العالي. 4. تطوير تشريعات جديدة منظمة للعمل المهني بما يسهل ويشجع برامج التدريب والتأهيل الوطني في القطاعين العام والخاص. | <ol style="list-style-type: none"> 1. برنامج تطوير مباني ومرافق مراكز التدريب المهني ويشمل (استكمال بناء مركز الشمال - إضافة طابق وبناء وحدات تدريبية وإدارية لمركز دير البلح - تخصيص أرض لبناء مبنى تدريب في مدينة غزة - إضافة طابق لمركز خانيونس - صيانة مباني مركز الإمام الشافعي). 2. برنامج تطوير تجهيزات ورش التدريب ويشمل (استحداث قسم الطاقة الشمسية في مركز دير البلح والشمال - تطوير أقسام مركز السيارات في دير البلح والإمام الشافعي - استكمال تطوير تجهيزات الورش - تطوير قسم السياقة). 3. برنامج تطوير آليات التدريب والإشراف والتقييم ويشمل (مشروع تطوير المناهج - إعداد أدلة إجراءات للتقويم والإشراف والرقابة - حوسبة العمل بالإدارة - مشروع المدرب المهني المجاز). 4. برنامج تحسين فرص العمل ويشمل (مشروع الإجازة المهنية في قطاع الإنشاءات - مشروع التلمذة المهنية - مشروع حاضنة الأعمال للرياديين في مجالات التدريب المهني). 5. برنامج الإرشاد والتوجيه المهني ويشمل (تقديم خدمات توجيه وإرشاد مهني للطلاب - تنظيم فعاليات بغرض تشجيع التوجه نحو التعليم والتدريب المهني - بناء شراكات مع أرباب العمل). | <ol style="list-style-type: none"> 1. توفير العمالة المؤهلة والمدربة وزيادة خبراتها ومهاراتها. 2. رفع كفاءة البرامج والمناهج المقدمة وتلبية احتياجات السوق من التخصصات والمهن التقنية والحديثة. 3. استكمال بناء مركز الشمال. 4. إضافة طابق وبناء وحدات تدريبية وإدارية لمركز دير البلح. 5. تخصيص قطعة أرض لبناء مبنى تدريب مهني محافظة غزة. 6. إضافة طابق لمركز تدريب مهني خانيونس. 7. صيانة مباني الإمام الشافعي. 8. تطوير قسم تصوير ومونتاج. 9. استحداث أقسام جديدة في مركز الشمال. 10. استحداث قسم الطاقة الشمسية في مركز دير البلح والشمال. 11. تطوير أقسام كهرباء السيارات في مركزي دير البلح والشافعي. 12. استكمال تطوير تجهيزات الورش. 13. تطوير قسم السياقة. 14. مشروع تطوير المناهج. 15. إعداد أدلة إجراءات للتقويم والإشراف والرقابة. 16. حوسبة العمل في الإدارة. 17. مشروع المدرب المهني المجاز. 18. مشروع الإجازة المهنية في قطاع الإنشاءات (3 مهن مرحلة أولى). 19. مشروع التلمذة المهنية - التعلم في مواقع العمل. 20. مشروع حاضنة الأعمال للرياديين في مجالات التدريب المهني المختلفة. 21. تطوير خدمات توجيه وإرشاد مهني للطلاب. 22. تنظيم فعاليات توعية لتشجيع الأقبال على التعليم والتدريب المهني. 23. بناء شراكات مع أرباب العمل. |

الهدف الاستراتيجي الخامس: تنظيم وتنمية قطاع التعاونيات ورفع نسبة مشاركتها في مكونات النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

| الجدول الزمني | التكلفة التقديرية | جهات التنفيذ (المسؤوليات) | السياسات | البرامج والمشاريع | الأهداف الفرعية |
|-----------------------|-------------------|--|---|--|---|
| الأعوام 2018-2020م | - | الإدارة العامة للتعاون - المؤسسات والجمعيات التعاونية. | 1. استمرار تطوير وإصلاح المؤسسات والجمعيات العاملة في قطاع التعاون الفلسطيني. 2. الاستفادة من البرامج والمشاريع الممولة من المؤسسات الدولية لدعم قطاع التعاونيات وتنمية أعماله وتمويل المشاريع الاستثمارية والتنمية فيه. 3. زيادة وتنظيم الاشراف الحكومي الرسمي على قطاع النشاط التعاوني ورفع مساهمته في التنمية والاقتصاد المحلي. 4. منظومة تشريعية - قانون التعاون واللوائح التنفيذية والأدلة الاجرائية - وتطويرها وتنظيم قطاع النشاط التعاوني والجمعيات التعاونية. 5. زيادة وتيرة التنسيق والتشبيك بين قطاعات العمل التعاوني في الجمعيات والاتحادات والمؤسسات التعاونية. | 1. برنامج لتسوية أوضاع قطاع التعاون الفلسطيني وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بعمله. 2. برنامج تنظيم العمل التعاوني من خلال تفعيل قانون التعاون الفلسطيني ومتابعة تنفيذ اللوائح والأنظمة المنبثقة عنه. 3. برنامج تأسيس قاعدة بيانات القطاع التعاوني وحوسبة نظام الجمعيات التعاونية ضمن نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني. 4. برنامج الشراكة مع المؤسسات والجمعيات الناشطة في قطاع التعاون ودعم مشروعات جديدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. | 1. إيجاد بيئة قانونية تشاركية تمكن الحركة التعاونية من النمو والتطور. 2. تحسين أداء الجمعيات التعاونية في المجال المالي والتنظيمي. 3. توسيع نطاق ودائرة العمل التعاوني ليضم فئات ومجالات عمل جديدة. 4. تنظيم نشاط الجمعيات وزيادة فعاليتها. 5. معالجة ملفات التعاون والاشكالات المتزايدة في قطاع الجمعيات. 6. تسوية أوضاع الجمعيات القانونية والمالية. |

الهدف الاستراتيجي السابع: تحسين ظروف العمل، وتعزيز الحوال الاجتماعي، وبناء علاقات عمل مستقرة، والمشاركة النقابية الفعالة في إطار القانون.

| الجدول الزمني | التكلفة التقديرية | جهات التنفيذ (المسؤوليات) | السياسات | البرامج والمشاريع | الأهداف الفرعية |
|-----------------------|-------------------|---|--|---|--|
| الأعوام 2018-2020م | - | الإدارة العامة لعلاقات العمل - المنظمات والاتحادات والمؤسسات النقابية والمهنية. | 1. سياسة تعزيز العلاقة مع النقابات العمالية والمهنية ومتابعة تسجيلها وتنظيمها وفق القانون وتفعيل الحركة النقابية ودعمها واسنادها. 2. تطوير المساهمة في تشجيع المفاوضات الجماعية والحوار الاجتماعي وتسوية النزاعات العمالية. 3. سياسة تحديث التشريعات لتطوير ظروف العمل وتميئها وفق المعايير الدولية. 4. تطوير مجال عمل لجنة السياسات العملية وتشكيل الأطر والهيئات الوطنية المختصة بآليات الحوار الثلاثي. | 1. برنامج التوعية والارشاد بإحكام قانون العمل وأساليب التفاوض بين اطراف الانتاج الثلاثة. 2. برنامج الشراكة والتشبيك بين المؤسسات والوزارات والمنشآت لعقد اتفاقيات جماعية وابرار عقود عمالية ومذكرات تفاهم مع المؤسسات المعنية. 3. برنامج التوعية في مجال العمل الديمقراطي والحوار لبناء نقابات عمالية ومنظمات أصحاب العمل وفق احكام القانون وتعزيز قدرتها المؤسسية. 4. برنامج تسجيل النقابات حسب التصنيف المهني لدى وزارة العدل. 5. برنامج تسوية النزاعات العمالية وفق القانون ومبادئ التوفيق العامة بين أطراف الانتاج. | 1. تطوير منظومة الحقوق وشروط وظروف العمل للعمال الفلسطينيين. 2. تحسين مستويات الانتاجية في العمل من خلال توفير بيئة العمل الملائمة. |

الهدف الاستراتيجي الثامن: تأسيس نظام عصري للضمان الاجتماعي بما يكفل حقوق الطبقة العاملة في فلسطين.

| الجدول الزمني | التكلفة التقديرية | جهات التنفيذ (المسؤوليات) | السياسات | البرامج والمشاريع | الأهداف الفرعية |
|-----------------------|-------------------|---|---|---|---|
| الأعوام 2018-2020م | - | الإدارة العامة للتأمينات الاجتماعية - المؤسسات والشركاء الاجتماعيين. وكافة الهيئات التشريعية. | 1. تحسين قاعدة المعلومات اللازمة لتكوين نظام الضمان الاجتماعي، وزيادة الوعي المؤسسي والمشاركة لمختلف الأطراف ومساهمتها في إقراره. 2. العمل على انجاز كافة التشريعات وسن القوانين واللوائح اللازمة لتأسيس نظام الضمان الاجتماعي وفق المعايير الدولية لضمان فاعليته. | 1. برنامج أولي لتشكيل الأطر والهيئات التابعة لنظام الضمان الاجتماعي الفلسطيني. 2. برنامج بناء القدرات حول مبادئ الضمان الاجتماعي وتنفيذ ورش عمل ثلاثية لذلك. 3. برنامج انشاء صندوق الضمان الاجتماعي لتقديم الاعانات للمتضررين، وكبار السن والمتقاعدين، واصابات العمل والأمومة... الخ. 4. برنامج انشاء اطار اداري للضمان الاجتماعي الحكومي. | 1. المساهمة في استكمال عناصر السيادة الوطنية. 2. المساهمة في تقليل نسب الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة. 3. تأمين فرص العيش والحياة الكريمة. |

ملاحق خاصة بمخططات التطبيق والتنفيذ:

الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير مستوى الأداء المؤسسي وتدخلات وبرامج الوزارة وتحقيق جودة الخدمات.

| | |
|--|---|
| <p>1. تطوير وتجهيز البيئة التحتية للوزارة وكافة الوحدات التابعة لها وتقديم خدمة المكان الواحد. 2. تطوير أنظمة الخدمات الالكترونية للوزارة وتحديث أنظمة الحاسوب المستخدمة. 3. انشاء نظام المتابعة والتقييم الكمي لمؤشرات الأداء المؤسسي لقطاع العمل وتنمية قدرات الكادر الوظيفي.</p> | <p>السياسات</p> |
| <p>1. ضعف البيئة المؤسسية للوزارة ومستويات الأداء في مجال قدرتها على تنفيذ واقامة برامج ومشاريع العمل.</p> | <p>المبررات</p> |
| <p>1. ترقية مجالات العمل وحدود تدخل الوزارة لصالح برامج ومشاريع قطاع العمل وجودة الخدمات المقدمة. 2. تعزيز جاهزية المؤسسات الوظيفية (الحكومية) وتقوية بنيتها وكفاءتها الوظيفية.</p> | <p>التدخلات ومجالات العمل</p> |
| <p>11. تطوير وزيادة قدرة الوزارة على إدارة برامج ومشاريع وخدمات العمل وجودتها. 12. تطوير ورفع مستوى الكادر البشري. 13. توفير الاحتياجات البشرية اللازمة. 14. تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة والبعثات والدورات. 15. تحسين الموازنة التقديرية. 16. تحقيق جودة الخدمات لكافة الوحدات. 17. حوسبة نظام المشتريات والعهد والمخازن. 18. اعادة تأهيل صالات الاستقبال والمراجعة للجمهور - مديرية عمل رفح - مديرية خانيونس - مديرية الشمال - مركز تدريب مهني الشمال - مقر الوزارة الرئيسي. 19. إعادة تأهيل مقرات الوزارة - مديرية الشمال - مديرية خانيونس - مديرية رفح. 20. إيجاد مصادر بديلة للطاقة لضمان استمرار التيار الكهربائي.</p> | <p>مؤشرات قياس الأداء</p> |
| <p>1. وزارة العمل. 2. وزارة المالية. 3. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. 4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.</p> | <p>توزيع المسؤوليات (جهة التنفيذ)</p> |
| <p>- الموازنة العامة - صالات استقبال (183.000 \$) - تأهيل مقرات (2.380.622 \$)</p> | <p>التكلفة التقديرية</p> |
| <p>- خلال العام 2018م</p> | <p>الجدول الزمني</p> |

ملاحق خاصة بمخططات التطبيق والتنفيذ:

الهدف الاستراتيجي الثاني: خفض نسبة البطالة من خلال تقرير وفرص التشغيل اللائق في اطار تنمية بشرية مستدامة.

| | |
|---|---|
| <ol style="list-style-type: none"> 1. تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوظيفية للتشغيل بمشاركة الأطراف ذات العلاقة. 2. توفير الدعم وحشد التمويل للصندوق الوطني للتشغيل. 3. تطوير قاعدة بيانات ومعلومات سوق العمل ودورها في تنمية التشغيل. 4. تحديث وتطوير خدمات التشغيل. 5. تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لزيادة معدلات التشغيل. | <p>السياسات</p> |
| <ol style="list-style-type: none"> 1. ارتفاع معدات البطالة ونسب الفقر وما يخلفه ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية على المستوى الوطني. | <p>المبررات</p> |
| <ol style="list-style-type: none"> 1. زيادة قدرات الوزارة المؤسسية في مجال تطوير جودة الخدمات. 2. مجال وجهود مكافحة البطالة والفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكفالة الحق في العمل. | <p>التدخلات ومجالات العمل</p> |
| <ol style="list-style-type: none"> 3. خفض معدلات ونسب البطالة والفقر بشكل ملموس. 4. فعالية خدمات التشغيل وتحسن جودتها وتوسيع نطاق وحجم المستفيدين وتعزيز التعاون مع الجهود. | <p>مؤشرات قياس الأداء</p> |
| <ol style="list-style-type: none"> 1. وزارة العمل ودورها في متابعة عمليات تنفيذ الخطة والتدبير وتقييمها من خلال برامج التدريب والتأهيل للعمالة وبرامج التشغيل وتوفير فرص العمل من خلال صندوق التشغيل. 2. المؤسسات غير الحكومية (البلديات والاتحادات والنقابات ومنظمات سوق العمل بالقطاع الخاص والمؤسسات الدولية) ودورها في تعزيز برامج التشغيل التدريبية. | <p>توزيع المسؤوليات (جهة التنفيذ)</p> |
| <p>–</p> | <p>التكلفة التقديرية</p> |
| <p>–</p> | <p>الجدول الزمني</p> |

ملاحق خاصة بمخططات التطبيق والتنفيذ:

الهدف الاستراتيجي الثالث: تنظيم سوق العمل وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بقطاع العمل بما يساهم في حماية طرفي الانتاج.

| | |
|--------------------------------|--|
| السياسات | 1. |
| الميررات | 1. وجود حالة من عدم التنظيم في مؤسسات ومنظمات سوق العمل المحلي. 2. عدم وجود نظام حصر وضبط العمل السوق والمنظمات والمؤسسات العاملة وعشوائية عملها. |
| التدخلات ومجالات العمل | 1. زيادة أداء الاقتصادي المحلي وتنظيم آليات العمل فيه، وتفعيل القطاع الخاص. 2. تعزيز جهود معالجة البطالة وتنظيم برامج ضبط سوق العمل. 3. تطوير مستوى الخدمات وجودتها وتنظيم التدخل الحكومي في ضبط آليات عمل المؤسسات والسوق المحلي. |
| مؤشرات قياس الأداء | 5. خفض حجم المشاكل القانونية والاقتصادية المترتبة على حالة عدم تنظيم سوق العمل. 6. رفع كفاءة وأداء سوق العمل المحلي ومشاركة في العملية الاقتصادية. |
| توزيع المسؤوليات (جهة التنفيذ) | 1. وزارة العمل عن طريق برامج تنظيم السوق ومشاريع ضبط معايير العمل. 2. المؤسسات والمنظمات ذات العلاقة بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات أصحاب العمل. 3. الشركاء الاجتماعيين والمساهمين في برامج ومشاريع الوزارة. |
| التكلفة التقديرية | - |
| الجدول الزمني | - خلال العام (2018-2020م) |

ملاحق خاصة بمخططات التطبيق والتنفيذ:

الهدف الاستراتيجي الرابع: الوصول إلى نظام تدريب مهني قادر على تأهيل العمالة المحلية واكسابها المهارات وفق احتياجات سوق العمل.

| | |
|---|-------------------------------|
| <p>1. تطوير خدمات التدريب وتحديث مناهج والبرامج المقدمة. 2. تعزيز علاقات الشراكة مع المؤسسات والوكالات الدولية المعنية في مجال التدريب المهني في فلسطين. 3. تحديث خطط التدريب وآليات عمل الأطر الوطنية الممثلة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية ووزارة التربية والتعليم العالي. 4. تطوير تشريعات جديدة منظمة للعمل المهني بما يسهل ويشجع برامج التدريب والتأهيل الوطني في القطاعين العام والخاص.</p> | <p>السياسات</p> |
| <p>1. ضعف خطط التدريب القائمة وصلاحيات وامكانات التدريب الحكومية. 2. وجود جوانب ضعف تعتري نظم وآليات العمل المهني وبرامج التدريب والثقافة السلبية السائدة نحو التوجه للتعليم المهني. 3. عدم استكمال التشريعات ونظم تصنيف وتحديد مستويات المهن والمهارات في السوق.</p> | <p>المبررات</p> |
| <p>1. المساهمة في تطوير اداء الاقتصاد المحلي ورفع انتاجيته وقدرته الاستيعابية. 2. الحد من معدلات ونسب البطالة والفقر وتوزيع الفرص بمساواة وعدالة بين جميع الفئات والشرائح المهنية.</p> | <p>التدخلات ومجالات العمل</p> |

| | |
|---|--|
| <p>24. توفير العمالة المؤهلة والمدربة وزيادة خبراتها ومهاراتها.</p> <p>25. رفع كفاءة البرامج والمناهج المقدمة وتلبية احتياجات السوق من التخصصات والمهن التقنية والحديثة.</p> <p>26. استكمال بناء مركز الشمال.</p> <p>27. إضافة طابق وبناء وحدات تدريبية وإدارية لمركز دير البلح.</p> <p>28. تخصيص قطعة أرض لبناء مبنى تدريب مهني محافظة غزة.</p> <p>29. إضافة طابق لمركز تدريب مهني خانينوس.</p> <p>30. صيانة مباني الامام الشافعي.</p> <p>31. تطوير قسم تصوير ومونتاج.</p> <p>32. استحداث أقسام جديدة في مركز الشمال.</p> <p>33. استحداث قسم الطاقة الشمسية في مركز دير البلح والشمال.</p> <p>34. تطوير أقسام كهرباء السيارات في مركزي دير البلح والشافعي.</p> <p>35. استكمال تطوير تجهيزات الورش.</p> <p>36. تطوير قسم السياقة.</p> | <p>مؤشرات قياس الأداء</p> |
| <p>37. مشروع تطوير المناهج.</p> <p>38. إعداد أدلة اجراءات للتقويم والاشراف والرقابة.</p> <p>39. حوسبة العمل في الإدارة.</p> <p>40. مشروع المدرب المهني المجاز.</p> <p>41. مشروع الإجازة المهنية في قطاع الانشاءات (3 مهن مرحلة أولى).</p> <p>42. مشروع التلمذة المهنية – التعلم في مواقع العمل.</p> <p>43. مشروع حاضنة الأعمال للرياديين في مجالات التدريب المهني المختلفة.</p> <p>44. تطوير خدمات توجيه وإرشاد مهني للطلاب.</p> <p>45. تنظيم فعاليات توعية لتشجيع الاقبال على التعليم والتدريب المهني.</p> <p>46. بناء شراكات مع أرباب العمل.</p> | |
| <p>1. وزارة العمل.</p> <p>2. الشركاء الاجتماعيين.</p> | <p>توزيع المسؤوليات (جهة التنفيذ)</p> |
| <p>–</p> | <p>التكلفة التقديرية</p> |
| <p>– خلال العام (2018-2020م)</p> | <p>الجدول الزمني</p> |

ملاحق خاصة بمخططات التطبيق والتنفيذ:

الهدف الاستراتيجي الخامس: تنظيم وتنمية قطاع التعاونيات ورفع نسبة المشاركة في التنمية الشاملة ومكونات النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

| | |
|--|---|
| <p>1. استمرار تطوير واصلاح المؤسسات والجمعيات العاملة في قطاع التعاون الفلسطيني. 2. الاستفادة من البرامج والمشاريع الممولة من المؤسسات الدولية لدعم قطاع التعاونيات وتنمية أعماله وتمويل المشاريع الاستثمارية والتنمية فيه.</p> | <p>السياسات</p> |
| <p>1. وجود حالة من عدم التنظيم يتسم بها قطاع التعاون المحلي منذ انشاء السلطة الفلسطينية وعدم فاعليه وضعف مشاركته في عملية التنمية.</p> | <p>المبررات</p> |
| <p>1. زيادة وتنظيم الاشراف الحكومي الرسمي على قطاع النشاط التعاوني ورفع مساهمته في التنمية والاقتصاد المحلي. 2. منظومة تشريعية - قانون التعاون واللوائح التنفيذية والأدلة الاجرائية - وتطويرها وتنظيم قطاع النشاط التعاوني والجمعيات التعاونية. 3. زيادة وتيرة التنسيق والتشبيك بين قطاعات العمل التعاوني في الجمعيات والاتحادات والمؤسسات التعاونية.</p> | <p>التدخلات ومجالات العمل</p> |
| <p>7. إيجاد بيئة قانونية تشاركية تمكن الحركة التعاونية من النمو والتطور. 8. تحسين أداء الجمعيات التعاونية في المجال المالي والتنظيمي. 9. توسيع نطاق ودائرة العمل التعاوني ليضم فئات ومجالات عمل جديدة. 10. تنظيم نشاط الجمعيات وزيادة فعاليتها. 11. معالجة ملفات التعاون والاشكالات المتزايدة في قطاع الجمعيات. 12. تسوية أوضاع الجمعيات القانونية والمالية.</p> | <p>مؤشرات قياس الأداء</p> |
| <p>1. وزارة العمل. 2. مختلف الأطر القانونية.</p> | <p>توزيع المسؤوليات (جهة التنفيذ)</p> |
| <p>-</p> | <p>التكلفة التقديرية</p> |
| <p>-</p> | <p>الجدول الزمني</p> |

ملاحق خاصة بمخططات التطبيق والتنفيذ:

الهدف الاستراتيجي السادس: الوصول إلى منشآت عمل منظمة وتحقيق حالة الالتزام والتنظيم لشروط العمل وصولاً إلى بيئة العمل الآمنة واللائقة.

| | |
|---|---|
| <p>1. الرقابة على تطبيق القانون وزارة العمل. 2. الحد من عمالة الأطفال وواقعية ظروف العمل في الواقع وورش العمل. 3. تنظيم السوق وتفعيل الضبطية القانونية. 4. زيادة مستوى الوعي في طرفي العمل بالقوانين المعمول بها وتوعية العمال بالالتزام بتعليمات السلامة في العمل.</p> | <p>السياسات</p> |
| <p>1. عدم تنظيم وإشراف العمل ووجود حالة من ضعف الالتزام.</p> | <p>المبررات</p> |
| <p>1. تعزيز مؤسسات ومنظمات سوق العمل وترقية وسائل وظروف العمل فيها. 2. ترقية أساليب العمل وضمان حقوق السلامة والشراكات الوقائية.</p> | <p>التدخلات ومجالات العمل</p> |
| <p>1. زيادة نسبة الوعي.</p> | <p>مؤشرات قياس الأداء</p> |
| <p>1. وزارة العمل: مراقبة تطبيق أحكام القانون في مجال التفقيش والصحة والسلامة المهنية وشروط العمل، فحص وضبط تنظيم قطاع العمل. 2. المؤسسات غير الحكومية ذات العلاقة.</p> | <p>توزيع المسؤوليات (جهة التنفيذ)</p> |
| <p>–</p> | <p>التكلفة التقديرية</p> |
| <p>–</p> | <p>الجدول الزمني</p> |

– خلال العام (2018-2020م)

ملاحق خاصة بمخططات التطبيق والتنفيذ:

الهدف الاستراتيجي السابع: تحسين وترقية ظروف العمل وتعزيز الحوار الاجتماعي، وبناء علاقات عمل مستقرة، والمشاركة النقابية الفعالة في اطار القانون.

| | |
|--|---|
| <p>1. سياسة تعزيز العلاقة مع النقابات العمالية والمهنية ومتابعة تسجيلها وتنظيمها وفق القانون وتفعيل الحركة النقابية ودعمها واسنادها.</p> <p>2. تطوير المساهمة في تشجيع المفاوضات الجماعية والحوار الاجتماعي وتسوية النزاعات العمالية.</p> <p>3. سياسة تحديث التشريعات لتطوير ظروف العمل وتميئتها وفق المعايير الدولية.</p> <p>4. تطوير مجال عمل لجنة السياسات العملية وتشكيل الأطر والهيئات الوطنية المختصة بآليات الحوار الثلاثي.</p> | <p>السياسات</p> |
| <p>1. وجود حالة من الضعف وعدم وضوح التشريعات في مجال علاقات وظروف العمل.</p> | <p>المبررات</p> |
| <p>1. استكمال بناء أنظمة وقوانين علاقات العمل.</p> | <p>التدخلات ومجالات العمل</p> |
| <p>3. تطوير منظومة الحقوق وشروط وظروف العمل للعمالة الفلسطينية.</p> <p>4. تحسين مستويات الانتاجية في العمل من خلال توفير بيئة العمل الملائمة.</p> | <p>مؤشرات قياس الأداء</p> |
| <p>3. وزارة العمل.</p> <p>4. مختلف الأطر القانونية.</p> | <p>توزيع المسؤوليات (جهة التنفيذ)</p> |
| <p>–</p> | <p>التكلفة التقديرية</p> |
| <p>–</p> | <p>الجدول الزمني</p> |

ملاحق خاصة بمخططات التطبيق والتنفيذ:

الهدف الاستراتيجي الثامن: تأسيس نظام عصري للضمان الاجتماعي يكفل حقوق الطبقة العاملة في فلسطين.

| | |
|--|---|
| <p>1. تحسين قاعدة المعلومات اللازمة لتكوين نظام الضمان الاجتماعي، وزيادة الوعي المؤسسي والمشاركة لمختلف الأطراف ومساهمتها في اقراره.</p> <p>2. العمل على انجاز كافة التشريعات وسن القوانين واللوائح اللازمة لتأسيس نظام الضمان الاجتماعي وفق المعايير الدولية لضمان فاعليته.</p> | <p>السياسات</p> |
| <p>1. عدم وجود أي بنية لنظام تأمينات أو ضمان اجتماعي فلسطيني.</p> | <p>المبررات</p> |
| <p>1. المساهمة في تأسيس النواة الأولى لنظام الضمان الاجتماعي لنظام وطني على مستوى فلسطين.</p> <p>2. تعزيز فكرة انشاء صندوق الضمان الاجتماعي وتمويله جهات ودعم آليات العمل فيه من كافة الجهات العربية والدولية.</p> | <p>التدخلات ومجالات العمل</p> |
| <p>4. عناصر السيادة الوطنية.</p> <p>5. المساهمة في تقليل نسب الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة.</p> <p>6. تأمين فرص العيش والحياة الكريمة.</p> | <p>مؤشرات قياس الأداء</p> |
| <p>1. وزارة العمل وكافة الهيئات التشريعية.</p> <p>2. الشركاء الاجتماعيين.</p> | <p>توزيع المسؤوليات (جهة التنفيذ)</p> |
| <p>–</p> | <p>التكلفة التقديرية</p> |
| <p>–</p> | <p>الجدول الزمني</p> |